الجلسة السادسة والخمسون بعد المئتين

- **التاريخ** : الجمعة 28 رمضان 1422(2001/12/14)
- **الرئاسة** : السيد عبد السلام بروال الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : ثلاث ساعات وربع ابتداء من الساعة الثامنة والنصف ليلا.
- **جدول الأعمال** :
  1- الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية
  2- التصويت على مشروع قانون المالية برسم سنة 2002
  3- تفسير التصويت.

السيد عبد السلام بروال رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين،

السادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة لمناقشة ميزانية وزارة الداخلية، نمر بعد ذلك الي التصويت على الجزء الثاني كما هو في علمكم من مشروع القانون المالي ثم المشروع القانون المالي برمته، ثم عملية تفسير التصويت إن كان في مناقشة ميزانية وزارة الداخلية أعطي الكلمة لمقرر اللجنة، أظن بأن التقارير قد وزعت، إذن أفتح باب المناقشة وأعطي الكلمة لأول متدخل السيد محمد بوراس عن فريق التجمع الوطني للاحرار.

السيد المستشار محمد بوراس:

بسم الله الرحمان،

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

يشرفني باسم التجمع الوطني للاحرار أن أتناول الكلمة والمجلس يتداول في شأن ميزانية وزارة الداخلية هذه الوزارة التي تستحق أكثر من وقفة لأنها مدعوة أكثر من غيرها الى انخراط في مفهوم العهد الجديد، لتكون المثل في التغيير، ثم لأن مجلسنا مشكل في غالبيته من موكلي الجماعات المحلية مما يصبح لزاما علينا أن نقارب بين فلسفة ميزانية هذه الوزارة وآفاقها لمعرفة ما بينهما من رباط وما يتيحه المشروع من توجه مالي وسياسي استعدادا للاستحقاقات المقبلة ثم استعدادا لتعديل هام لقانون الجماعات المحلية والذي أصبح الشغل الشاغل لكل الفعاليات داخل المجتمع المدني، ونظرا لانشغالات الداخلة في اختصاص هذه الوزارة والجوانب المتعلقة بها، وطبعا نحن ننظر الي هذه الآفاق وفق تصور جديد يستمد قوته:

1- من الروح المفهوم الجديد لتسيير الشأن العام الذي وضع تصوره جلالة الملك محمد السادس نصره الله والذي سيكون ولاشك التحول الأساسي الذي على الوزارة.أن تنطلق منه وسيكون كذلك أمل كبير في إعطاء دفعة قوية للتطور الاقتصادي والاجتماعي، ولدعل طريقة انتقاء الولاة أخيرا كانت إشارة واضحة للتحول وللتغيير في مفهوم التسيير الشأن المحلي ببلادنا.

2 - يستمد التصور الجديد قوته كذلك من ضرورة مواكبته للانتقال الديمقراطي الذي تعيشه بلادنا والذي يدفع الجميع الى التشبع بثقافة التغيير والابداع واحترام الحقوق وحد أدنى من المعاملة مع المواطنين والآن نرى الوقت مناسبا ولا يسعنا سوى أن ننخرط في التجديد لأننا نلمس في حاضرنا مؤشرات التغيير ومستجدات التحول الوشيك لاستباق المستقبل ناشدين التطور وآخذين العبر من تجاربنا وتجاريب الآخرين وهادفين دوما التركيز على مقوماتنا الوطنية الخاصة ببلادنا والتي كانت دوما مصدر قوتنا وصمودنا وهويتنا.

حضرات السادة،

إن المسؤوليات التي تدخل في اختصاص وزارة الداخلية من تسييرها للإدارة الترابية وإعدادها الى المحافظة على الأمن العام، الى الوصاية على لجماعات المحلية، فالوقاية المدنية تجعل هذه الوزارة ربيطة الصلة بقضايا المواطن الذي هو المحور ومن أجله وفي خدمته تعمل المؤسسات وجل المؤسسات ومن بينها بالطبع الجماعات المحلية التي تعتبر اللبنة الأولى والأساسية في كل تقدم ونماء وهي المرآة الحقيقية التي تنعكس عليها رغبات المواطنين وتطلعاتهم إلى

الغد الأفضل، وكان الفصل في ذلك يعود الى ظهير 76 الذي تميز بأسلوب متفتح على المجتمع المدني، كما أنه عبأ العديد من المتطوعين تلقائيا ومجانيا وأشكركم في البناء والتسيير الديمقراطي وأو كل إليهم عددا من الاختصاصات الأساسية والجوهرية وكان يومئذ مظهرا من مظاهر التقدم ووسيلة لتعميق الثقة وربط الصلة مع المواطنين، إلا أنه لم يخل من عوائق وشوائب أحجبته عن الغاية المنشودة وتجلت من خلال التطبيق بعض نصوصه أبي من خلال بعض الآليات التنفيذ وآليات المراقبة وضعف بعض من وكل إليهم أمرها أو من سوء التصرف أو ضيق الفهم الديمقراطي لدى البعض الآخر ليصبح بالتالي هذا الظهير اليوم محطة انتقاد بعد أن كان بالأمس مطية وفرصة للبعض للتسلط على الديمقراطية.

حضرات السادة،

وسنترك وجهة نظرنا من خلال قناعتنا في التجمع الوطني للاحرار الى فرصة التصحيح وتقديم الاقتراحات فالمشروع الذي ستطرحه الحكومة قريبا للمناقشة التعديل قانون الجماعات المحلية ومدونة الانتخابات ضمن مجموعة من القوانين المنظمة والمؤطرة للحياة العامة، فإننا نعتزم تقديم اقتراحاتنا وستشمل على الخصوص إعادة النظر في التقطيع الجماعي للبلديات والجماعات القروية والمجالس الإقليمية والجهوية لضمان تكاملها وانسجامها.

وكذلك إعادة النظر في التقطيع الانتخابي للجماعات سواء تعلق الأمر بالدوائر المحلية أو الدوائر التشريعية وذلك انطلاق من قناتنا وتجربتنا في التجمع الوطني للاحرار الذي يدعو باستمرار الى دعم الجماعات المحلية بالامكانيات البشرية والموارد الكافية والى توسيع اختصاصها ورفع الوصاية عنها واعتماد مراقبة صارمة عليها ونحبذها قضائيا لإبراء ذمة كل التجربة وبراءة كل مسؤول، ونعتقد أن حان الوقت لإضافة مقتضيات جديدة تكون مندرجة في إطار الاصلاح والتصحيح لتمكين ممثل السكان من تدبير الشؤون الجماعة دون قيود ولتمكين الجماعة من تلبية حاجيات الناس ومطالبهم.

أما فيما يتعلق بالجهات، فإن مراجعة لتقطيع أصبحت ضرورية ويجب أن يراعى فيها كذلك التكامل الجغرافي والاقتصادي، فقد كنا في التجمع الوطني للاحرار نأمل أن تكون الجهة رمزا حقيقيا للامركزية وأن تنهض بدور أساسي وفعال في التنمية عن طريق تخويل خدمات الوزارة إليها، إلا أن هذا النص أصبح شكلا بلا مضمون مما يدعو الى إصلاحها وتشغيلها وذلك بإسناد عدد من الاختصاصات الى مجالسها في مجالات الصحة والتعليم والاستثمارات والقرارات الخاصة بالشأن المحلي، إننا ننتظر من المجالس الجهوية أن تضطلع بدور قاطرة النمو، وذلك ندعو الى مراجعة إطارها القانوني وإمكانياتها المادية لوضعها على السكة الصحيحة وتمكينها من القيام بالدور المنوط بها، إننا لما ندعو الى هذا كله لا يجب أن يقال أننا نحمل الوزارة كامل المسؤولية، لأن المسؤولية ثلاثية بين الإدارة والأحزاب والمواطنين، هذا الثلاثي الذي أثرت فيه التجارب الماضية وتسببت في اختلافه وتشعيب مفاهيمه والآن بعد أن غمرته رياح الحداثة وعمته دعوات الاندماج وأمل النهوض يجب إدماجه من جديد وخلق فضاء تهتز فيه الآليات الثلاث وذلك عبر إطار لائق لنسمو بالإستحقاقات القادمة والتي ستكون الاختيارات فيها حاسمة تحدد وجهة المغرب صوب المستقبل، ونعتبر جميعا أن النجاح فيها سيكون للديمقراطية.

وقبل الختام نخص هنا في هذه الدعوة عملا واحدا هو أساسي يرجع فيه الحسم لوزارة الداخلية وحدها ويجب أن تقوم به من الآن وهو تطهير وتهييئ جو الانتخابات عبر توفير الآليات البشرية القادرة على الانسجام والانخراط والاخلاص للعهد الجديد، كما ندعو الى دعوة بعض المسؤولين الجماعيين الى الرجوع عن غيهم وأن يتحلوا بالديمقراطية وعدم إدخال المغرب في حملة انتخابية سابقة لأوانها تضرب مصالح المواطنين والبلاد، كالسخاء والتجاوز في تصريف الشأن المحلي وتصحيح الخدمات الجماعية الممولة من المال العمومي لامور انتخابوية، وأمام هذه الدعوة نرى أن حكومة التناوب التي انخرطت في مسلسل التغيير عليها أن تدرك وتقدر جسامة المسؤولية وأن تعمل على تدعيم مالية الوزارة بما يساعدها علي تفعيل الانشغالات التي تخوض بها، والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار وشكرا له كذلك على احترام الوقت، أعطي الكلمة لثاني مدتخل باسم فريق الحركة الوطنية الشعبية السيد بوشعيب الهلالي.

السيد المستشار بوشعيب الهلالي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتقدم أمامكم بمداخلة فريق الحركة الوطنية الشعبية في إطار مناقشة مشروع وزارة الداخلية برسم 2002، والتي سبق لنا أن تذاكرنا حول هذه اللجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية، واسمحوا لي في البداية أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم باسم أعضاء فريق الحركة الوطنية الشعبية، بمجلس المستشارين بخالص التهاني الى السيد وزير الداخلية الجديد علي الثقة المولوية السامية وهي ثقة متجددة نتمنى له كامل النجاح والتوفيق على المهمة الجديدة ونتمنى له بدورنا كامل النجاح والتوفيق.

السيد الرئيس،

يعد قطاع الداخلية من أهم وأخطر القطاعات الحكومية بالنظر الى المهام المنوطة به وتداخله مع قطاعات أخرى وتدخله في مختلف جهات المملكة وهو القطاع الذي يلازمنا بدءا من شهادة الازدياد الى شهادة الوفاة مرورا طبعا بكل مراحل الحياة، ولذلك فمهما كانت الميزانية المرصودة لوزارة الداخلية فلن تقدر على تلبية حاجيات المواطنين المتزايدة وضمان أمنهم واستقرارهم والسهر على حماية ممتلكاتهم، إذ أن المواطن ينتظر من وزارة الداخلية إدارة المواطن القريبة منه وإيجاد الشغل والسكن اللائق ومساعدته للتغلب على الجفاف وحمايته من الرشوة والابتزاز وحمايته من الشطط في استعمال النفوذ ومحاربة المحسوبية إضافة إلى توفير البنية التحتية من ماء شروب وكهرباء وطرق ومسالك وخدمات.

كل هذا وأكثر ينتظره المواطن من وزارة الداخلية ولن يتحقق كل ما يسعى إليه في غياب الامكانيات المادية والبشرية الضرورية علما أن الميزانية العامة التي للدولجة ضعيفة نتيجة قلة الموارد من جهة وعدم حسن تدبيرها من جهة أخرى، لذلك تبقى المراهنة كبيرة على تغيير العقليات لإعطاء لكل ذي حق حقه دون تمييز أو مساومة والسهر على تطبيق القانون واحترامه، ودور وزارة الداخلية حاسم في هذا المجال فبإمكانها أن تكون قاطرة للتنمية من خلال تبني مقاربة جديدة تعتمد على تهييئ مناخ ملائم للاستثمار عوض المقاربة التقليدية التي يتحكم فيها الهاجس الأمني، وهنا يبرز دور الجماعات المحلية كشريك فعال في أية تنمية قوية ومستديمة فبإمكانها توفير الأرض للمستثمرين لإقامة مشاريعهم هاته الأرض التي تعد أكبر معيق للاستثمار.

والاستثمار سيرفع من مداخيل الجماعات ويخلق فرص شغل جديدة وبطبيعة الحال يرفع قدرة الشراء عند المواطنين مما يرفع من الاستهلاك الذي يحتم الزيادة في الانتاج وهكذا تدور عجلة الاقتصاد، وتغيير العقليات كذلك يجب أن يطال كذلك طريقة التعامل مع المال العام وهنا لابد كذلك من إعداد النصوص القانونية الرامية الى اصلاح مالي وجبائي لتصحيح الاختلالات المالية والرفع من المردودية وتطبيق القانون في حق كل من ثبت في حقه أنه يسير ضد الإدارة الملكية السامية، إرادة إشعاع جو النزاهة والشفافية لأن مثل هذا الجو هو الذي سيرفع من المداخيل وأعطي هنا مثالا حيا يحتسب لفائدة هاته الحكومة ويتعلق بعملية خوصصة الهاتف النقال والذي مكن ميزانية الدولة من مداخيل جد هامة وبفضلها تم خلق صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكلنا نعلم الدور الايجابي لهذا الصندوق في مجال الاستثمار ومحاربة آثار الجفاف.

تغيير العقليات هو الذي سيساعد كذلك على إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة وعلى وزارة الداخلية بطبيعة الحلا أن توفر الأجواء الملائمة لهذا إذ في اعتقادنا في الحركة الوطنية الشعبية أن نمط الاقتراع وإن كان مهما في العمليات الإنتخابية فإن الأهم هو الأجواء التي ستدور فيها تلك الانتخابات، ولذلك كان موقف هيئتنا هو تهييئ نمط الاقتراع على أن تبذل مجهودات لمضاعفته كتعميم البطاقة الوطنية وخاصة بالعالم القروي وإقامة حملة إعلامية واسعة للتعريف بالإجراءات الجديدة وكذلك بالعقوبات التي تنتظر كل من يثبت في حقه أنه يسيء للعملية الانتخابية سواء باستعمال مال أو استغلال النفوذ أو ممارسة مشينة مهما كان مصدرها سواء كان ناخبا أو منتخبا أو رجل سلطة، ولازلنا ننتظر مشروع الميثاق الجماعي للتقطيع الإداري والمضمونة الانتخابات من أجل إغنائها باقتراحاتنا وملاحظاتنا.

السيد الرئيس المحترم،

إن هاته الجماعات المحلية والجهات لن تقوم بالدور المنوط بها في غياب الموارد المادية الكافيجة والبشرية المؤهلة وبالتالي من الضروري مراجعة كيفية توزيع مداخيل الضريبة على القيمة المضافة.

أما بالنسبة للبناء العشوائي فلن نتمكن من القضاء عيله دون إيجاد حل لتكمن العكس حتى يصبح في متناول الجميع.

السيد الرئيس،

حضرات المستشارين المحترمين،

تعمدت أن أختم مداخلة الفريق الحركة الوطنية الشعبية بقضية وحدتنا الترابية، فختامه كما يقال مسك لأن لنا كامل الثقة في صاحب الجلالة لإدارة هذا الملف الشائك، وقد كان جوابه حفظه الله على خصوم وحدتنا الترابية من قلب الداخلة والعيون والسمارة في تلاحم مع رعاياه الأوفياء بالمناطق الجنوبية وشكرا لكم، والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار وشكرا له كذلك على احترام الوقت، الكلمة للمستشار الحاج الدرمومي عن فريق الاتحاد الديمقراطي.

السيد المستشار بلحاج الدرمومي:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيد الرئيس،

التدخل ديال الفريق ديال الفريق ديتل الهيأة ديالنا الاتحاد الديمقراطي ماغادي شاي نقراه كله، وغادي نعطي الخطوط العريضة اللي في نظرنا، في نظر الاتحاد الديمقراطي خص هذه الوزارة تعمل به والحمد لله وصلت بلادنا الى واحد الظروف وذلك بالحكمة القوية للمرحوم الملك العظيم الحسن الثاني اللي بعبقريته عرف كيفاش يتمشى مع الظروف ومع الاحداث ومع التربية هذا الشعب الكريم حتى نوصل اللى واحد الدرجة ديال المسؤولية وديال التسيير ديال الشؤون العامة وفي هذا الطريق وفي هذا الزمان كانت دائما هذه الوزارة أي وزارة الداخلية كانت في جانينا، واليوم اللي بلادنا تعيش ظروف خاصة من إصلاحات وكذلك من توجهات جديدة.

أصبح واحد المنظور آخر تيتلزم على المسؤولين ديال هذه الوزارة والعاملين بها باش يتعاملوا مع المشاكل ومع المواطنين في واحد الجو آخر، أشنو هذا الجو لي تيبان لنا بأنه الامن وهذا معروف أن الامن هو منبع الاستقرار ومشجع على التنمية ومشجع على الاستثمار لابد يكون في الاهتمامات الأولية ديالنا لأنه التطور ديال المجتمع وكذلك الحريات العامة وكذلك حقوق الإنسان تيتطلب الآن وسائل جديدة ومواقف جديدة باش نزيد للقوام ماشي نهدم ذاك الشي اللي بنينا واللي الملك الشاب سيدي محمد السادس نصره الله أعطاه وأعطى المثل فيه وتيسهر على هذا التوجه ينجح لأن الحرية ماشي الفوضى وأن التنمية كتكون في واحد الجو ديال التآزر وديال احترام القانون وديال احترام المبادئ اللي اختارت البلاد المقدسة، المبادئ المقدسة.

إذن، في هذا الميدان ديال الامن واجب على هذه الوزارة باش تلتفت من جديد للذين يسهرون على هذا القطاع وبالمناسبة نهنئ رجال الأمن ونهنئ رجال الذين يعملون في ميادين الأمن كرجال المطافئ أو القوة المساعدة أو رجال الدرك نهنؤهم بهذه المناسبة هذه على حقيقة العمل الذين يقومون به في ظروف اللي هي حقيقة صعبة لأنه الوضعية المادية والتجهيزية مازالت تاقصة ونقولها بكل صراحة، لهذا لازم على هذه الوزارة هذه باش تشوف بواحد المنظور كتطلب لهم واحد العمل وواحد المنتوج ولكن في آن واحد خصها تعطيهم الوسائل المهمة والتكنولوجية الجديدة وتعطيهم حقيقة جميع التجهيزات باش يعملوا في ظروف ويواجهوا هذه كثرة المشاكل ولاسيما كما قلت اللي تتطلبها احترام حقوق الإنسان والحريات العامة وحريات الصحافة وجميع على هذه الوزارة باش تشوف هذا المنظور كذلك ماشي غير النوضو نقول هؤلاء الناس ماتيقوموا شاي بواجبهم أو بدل هذا..و...

ماشي بدل هذا من هنا وحطو هنا أو بدل هذا من هذا المكان وسيفطو الى هذا المكان ولكن الوسائل قلنا فيما يخص الأمن لابد باش يبقى كلنا نتكلم عليه ولاسيما في واحد البلاد للحمد لله عندها مكتسبات وخصنا هذا الجانب هذا ما نطيح شاي منه، ثم غادي ندوز للجماعات المحلية اللي هي الحمد لله كما قلنا قبايلا ومرة أخرى نحيي العمل العظيم ديال الملك الراحل الحسن الثاني، أنه أصبحت من المنتخبين وأصبحت واحد الآلة من الآلات ديال الحرية وديال الديمقراطية وأصبحنا المغاربة كنحترم الملك العمومي نظرا لهذه التربية وأنا تنقول دائما وتنعرف المغرب... هذا الملك العمومي يالله

منذ سنين قليلة باش المواطن ديالنا المواطن المغربي استوعبها وولى يعرفها وولى يحترمها وولى يعمل من أجلها، لهذا كاينة واحد التربية تعملت ولكن خصها تزاد احترام الملك العمومي والمسائل العمومية والمشاركة في بنائها واحترامها.

فيما يخص هذا الميدان ديال الجماعات كاين 3 ديال الأوصاف، كاين الجماعات للحمد لله في مدن اللي الله أغناهم واحنا ماتنحسدهم شاي تنزيد لهم الغناء فوق الغناء، وعندهم وسائل باش ينسحوا وباش... وكاين جماعات متوسطة وصلت لواحد الدرجة حقيقة ولكن الأغلبية ومع الأسف الشديد العالم القروي يعني خصها واحد الدفعة خاصة من طرف هذه الوزارة هذه وواحد التشارك في البناء وفي التخطيط وفي التكوين المهم اللي خص هذه الوزارة تعمل به وإلا غادي يكون واحد خلل وعدم التوازن في المجتمع ديالنا، في المجتمع المغربي، لهذا لابد أولا الرؤيا الأولى هي هذه نفصل بين الجماعات وبين الجهات ثم كاين واحد الميدان آخر واللي لازم يكون في قريب وهو نشوف النظرة جديدة في الظهير ديال 76 في 30 سيتمبر ديال الميثاق الجماعي خصو حتى هو إصلاحات باش يحرر ممثلين أو المنتخبين يحررهم في عملهم باش يقوموا بالواجب وهذا ما تيمنع شاي المراقبة ولكن تكون من بعد، مايبقى شاي هذا المنتخب، الرئيس والمكتب دائما يشاوروا ودائما تحتهم واحد الضغط مرة من هامن المالية، ها وزارة الداخلية، لاخصو يتحرر في العمل ديالو وفي الاخير كاين مراقبة قانونية وكاين القانون اللي يتعاقب اللي مااحترم شاي القوانين واللي مامشى شاي في الطريق اللي معترف بها واللى مسموحة بها هذه لابد منها خصهم يعني هذه المراجعة ديال هذا المياق أو جبت الآن لأنه لتحرير....

وكذلك واحد... يعطيو للرئيس واحد المسؤولية ديال واحد المدة هذه لابد منها باش ينجزو باش يكون عنده واحد السلطة اللي معترف بها في واحد الوقت ماشي حتى تدوز عامين سيف ديل دامو كليس من فوق راسو وهذا يتخلق واحد المناورات كثيرة وواحد عدم الإنجاز نقولها بكل صراحة عدم الانجاز تنضيعه في هذا ... هذه لابد منها هذه مسائل خصنا نتوجه لها في أقرب وقت أنا... الانتخابات ولكن هذه أهم من الانتخابات ماشي الانتخابات اللي غادية تحل المشكل، اللي غادي يحل المشكل هما القوانين اللي غادي يدوزو، الانتخابات راها احنا هذا... الحمد لله المغرب ما أعرف شاي عهد الانتخابات اللي كلنا تنهدرو عليها، راه اعرف أشحال من انتخابات وانتخابات اللي غادي تجي راه غادي تكون حتى هي تقريبا بحال اللي فاتت ابنادم هو، هو، اللي في الميدان دردشة في القاعة.

راه ابنادم هو هذا، اللي غادي يتقدم للانتخابات تقريبا واش احنايا تنعرف بعضيتنا وتنعرف المغرب، القوانين فاش وصلو له، أما غادي تبقى، إما الإنتخابات راها المغرب أعرف عداد ديال الانتخابات الحمد لله أشحال هذه والانتخابات تتمشي وتجي و...، وغادي ربما ماغادي تكون شاي أحسن أمنين غادية تكون ماجيا الأخرى، لأنه حسب الاجيال وحسب العقول وحسب التمدرس وحسب... كثير من الأشياء، حسب الوضع الاجتماعي العمل، حسب كثير من العوامل تتدخل في الانتخابات ماشي غادي نطلب احنا الانتخابات، إنما اللي تنطلبه هما القوانين فين تنعمل وتنأديو العمل ديالنا الحمد لله كاينة واحد الفئة مكونة، عندها تجربة تتسيير الجماعات ولكن أيادي ديالها مكنوفة ما أعملت شاي ماخلا وها شاي تعمل وهنا في القانون، هنا هذه مسألة القانون ماشي مسألة... ثم تيجيب المشاركة مع هذه الوزارة في بعض الميادين ديال الانعاش الوطني مثلا، خصو بواحد الكيفية عقلانية يتعرف وخصو الجماعات تكون فيه مسؤولة ماشي واحد القطاع بوحدو.

الجماعة اللي خصها تكون مسؤولة، خصها تكون عندها التدبير ديال هذا الميدان هذا، هذه المسائل اللي على الجماعات المحلية خص إصلاحات تدخل فيها من هذا الشي، اللي هو بينت لنا واحد التجربة هي محاربة آثار الجفاف، بينت لنا أنه حقيقة في هذه بين قوسين تنشكر رجال السلطة والمسؤولين على العمل اللي قاموا به وتبين بأنه رجال السلطة والذين يعملون في الداخلية ناس مكونين وحقيقة يمكن لي أنا نقول بكل صراحة أنه تنوجدهم في أي وقت وفي أي ظروف، أكثر من وزارات الآخرين، هذه خصنا نعترف بها، لهذا تنقول في هذا الميدان ديال الانعاش الوطني بينت لنا هذه التجربة اللي دوزناها في محاربة آثار الجفاف بينت لنا أنه بحالو بحال تقريبا بحال الانعاش الوطني ايلا تمشنا به بالسياسة اللي تعاملنا معها في هذا... غادي يكون عنده نتيجة دائمة ماشي واحد النتيجة اللي تتبقى عام أو 6 أشهر وتتمشي بحالها باش نقول يمكن نخدم الناس 60 يوم ديال التشغيل أو ماشي هما هذوا ولكن احنا

اللي بغينا، بغينا مشاريع دائمة اللي غادية تبقى واعطاها الإنعاش الوطني أقبل في الستينات أعطاها في السبيعينات لا ولكن في الستينات الانعاش الوطني اعطي مشاريع الحمد لله اللي باقي اليوم في الجماعات أو باقي في المدن أو باقي في الطرق اللي باقي الحمد لله اقار تبين بأنه الانعاش الوطني آلة مهمة في البناء وفي التشييد علاش ماتعطى شاي للجماعات بواحد الكيفية معقولة ونتعاملوا بها.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار،

نذكركم بأن الوقت قد استنفذ إيلا يمكن لكم تختم.

السيد المستشار بلحاج الدرمومي:

على كل حال آالسادات هذا الميدان ديال وزارة الداخلية مهم، ولأنه فيه الجماعات المحلية اللي أهم من الالات كلها للوصول الى الهدف المنشود للحمد لله صاحب الجلالة تيسهر عليه وهو بناء المجتمع في ظروف شعبية، في ظروف صحيحة في الواقع اللي كل شي المواطنين تيشارك فيها، واحد السيد تيضحك لأنه قلت شعبية، احنا أودي تنامن بالشعبية هذه هي المصيبة ديالنا انتم بورجوازية ربما ماتتامنوا شاي بها، احنا هذا هو المشكل ديالنا، اسمح لي، احنا هذه هي المصيبة هذا كلمة الشعب تربينا فيها وعشنا فيها وعايشين معهم، ماعايشين شاي آخويا في البورجوازية الكبيرة، الملايير، راه احنا اللي اعطاه الله عايشين به.

السيد الرئيس،

أقبل ما نختم تنهني السيد الوزير على الثقة اللي أعمل فيه صاحب الجلالة وعينه وزير الداخلية، وجاب واحد الفكرة ديال الانطلاقة ديال الدواليب الاقتصادية تنطلب الله يكون ناجحة هذه الفكرة ديالو والجماعات يشاركوا فيها، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

المتدخل الموالي الدكتور الخضوري عن فريق الاشتراكي، الترتيب اعتمد الحضور عندي قائمة ديال الاسماء أنادى الاسماء الحاضرة.

الفريق الاستقلالي ماعندي شاي إسم واحد الدكتور الخضوري تفضلوا

السيد المستشار محمد الخضوري:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

شرفني إخواني في الفريق الاشتراكي لتدخل نيابة عنهم في مناقشة الميزانية المتعلقة بوزارة الداخلية والجهات والجماعات المحلية، وذلك برسم السنة المقبلة 2002، هذه الأخيرة التي ستعرف في شهر شتنبر انتخابات تشريعية أولى من نوعها في عهد صاحب الجلالة الملك محمد السادس وفي ظل حكومة التناوب التوافقي مع ما يرافق هذه الأجواء من أوراش وإصلاحات تهدف الى مواجهة الخصاص الاجتماعي وتحقيق الاقلاع الاقتصادي والتأهيل السياسي وإقرار الديمقراطية الفعلية واستكمال بناء دولة الحق والقانون وتكريس دولة المؤسسات لتأهيل بلادنا لخوض غمار العولمة وركوب تحديات الحاضر والمستقبل وكسب رهان التنمية الشاملة والمستدامة، إن المدخل الأساسي والمفتاح لما سبق ذكره كما نتطلع الى ذلك ومعنا الرأي العام الوطني هو تنظيم أول استحقاق انتخابي حر ونزيه لافراز خريطة سياسية دون تزييف ولا تشويه واضعين بذلك حدا فاصلا لمسلكيات وممارسات العهود البائدة المتمثلة في طبخ النتائج وتلفيقها وتفريخ كيانات قزمية وتذليلية وإطلاق العنان لذوي النفوذ وأصحاب الأموال الحرام يعيثون في الانتخابات الفساد.

إننا في الفريق الاشتراكي أحد مكونات الأغلبية تحدونا رغبة أكيدة وإرادة قوية لإنجاح المرحلة القادمة لإقرار التناوب الحقيقي وإرساء مؤسسات تشريعية وتنفيذية حقيقية منسجمة مسؤولة تقود بلادنا نحو ما نتطلع إليه جميعا .

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

تمشيا مع العهد الجديد الذي تعيشه بلادنا لم يعد مسموحا لوزارة الداخلية أن تظل بذلك الحجم الذي كانت عليه أو تلك الجهالة المبالغ فيها التي كان القائمون عليها والعاملون فيها يفردونها لها ويصبغون على أدواتهم المعتلة، لقد سجل المغاربة أجمعون وبارتياح عميق شعار المفهوم الجديد للسلطة الذي نادى به صاحب الجلالة محمد السادس بإعادة الأمور الى نصابها ورفع الهيمنة والحيف على المواطنين بالانصات الى همومهم بدل التصنت على دواخلهم وتقريب الادارة منهم ورعاية شوؤنهم وتوفير الامن لذواتهم وأعراضهم وممتلكاتهم بدل الاستخفاف بهم وجعلهم في خدمة الادارة عوض أن تكون الإدارة في خدمتهم، ففي هذه السياق وعلاوة على ما سبق تندرج التعيينات الأخيرة التي باشرها صاحب الجلالة مؤكدا علي البعد الاقتصادي والتنموي ودور رجال السلطة في تسهيل المساطر وتبسيطها لانعاش الاستثمار وجلب رؤوس الأموال الداخلية والخارجية، وتقليص الفوارق الجهوية والاجتماعية ومحاربة الفقر وتشجيع قيم التضامن والتكافل واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان.

إننا نثمن عاليا هذه المقارنة وندعو كافة الفاعلين الى استحضارها في كل وقت وحين لتشكل دليلا وموجها ينير خطانا وسيرنا لاسيما على المستوى المحلي لتنخرط الجماعات المحلية بكافة أصنافها ومكوناتها في جهود التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلافا لما تعانيه من صراعات حزبية وانتخابوية ضيقة وإهدا واختلاس الاموال العمومية رغم إثبات لجان البحث والتفتيش تورط بعض المنتخبين ورجال السلطة دون تقديمهم للعدالة والاكتفاء بعزل القليل منهم في احسن الاحوال. إننا نطالب بهذه المناسبة إطلاع الرأي العام الوطني على تقارير لجن التفتيش وعمليات الاقتحاص ونؤكد على ضرورة معاقبة المفسدين والمتآمرين وإنزال أقصى العقوبات على كل من تسولت له نفسه التلاعب بالمال العام ومصالح البلاد.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون

إن الدعم الذي رصدته الحكومة في إطار عملية مكافحة مخلفات الجفاف كان له الأثر البليغ على نفوس الفلاحين وخاصة الصغار منهم لكن ما عرفته بعض الأقاليم من تحريف واختلاسات يوضح بالملموس أن بعض رجال وأعوان السلطة لازالوا لم يستوعبوا التحولات الرائدة ولازالوا يعتقدمون أنهم في منأى عن كل حسيب ورقيب. إننا نندد بهذه الممارسات ونؤكد على ضرورة معاقبة المتلاعبين مع الحرص على إيصال الدعم الى مستحقيه من ضعاف المواطنين، إذا كانت مواردنا المالية لا ترقى الي تغطية حاجياتنا وماتطلباتنا فإن لنا في طاقاتنا البشرية موارد هامة كفيلة بتعويض النقص، شريطة العناية بها وحسن توظيفها والعمل على إعادة انتشارها وفق تكويناتها الأصيلة، ومراعاة متطلبات المهام الجديدة بضوابط ومقتضيات متعارف عليها بعيدا عن الفجائيات والممارسات والانتقالات التأديبية وعدم مراعاة الأوضاع الاجتماعية كما وقع لبعض المهندسين وأطر الجماعات المحلية في الآونة الأخيرة، كما أن من شأن الترشيد العقلاني لاستعمال العنصر البشري وبتنسيق بين الإدارات أن يوفر طاقات يتم تسخيرها لتذليل الصعاب حتى يتم التغلب على ظاهرة الباقي استخلاصه والذي يقدر بمئات الملايير ويحول دون تسطر وتنفيذ برامج تنموية في جل الجماعات. ولابد في هذا الصدد من التطرق الى معضلة النقل الحضري ويجب علينا أن نجد حلا جذريا لهذا القطاع لتوفير نقل المواطنين في ظروف لائقة وبأثمنة معقولة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون

لقد ساهم الجفاف الى حد كبير في رفع وتيرة هجرة سكان القرى والبوادي نحو المدن، وأمام النقص المهمول في مجال السكن نظرا لما تعانيه وتتخبط فيه من صعوبات ومشاكل مختلف المؤسسات المكيلة لهذا التدخل في هذا النطاق مما فتح الباب لتنامي البناء العشوائي والتعمير الغير اللائق الامر الذي جعل صاحب الجلالة محمد السادس يتعرض لهذه الظاهرة المتفشية قائلا «من شأن ذلك أن ينذر بأشد العواقب على توازننا النسيجي والاجتماعي وسلامة بيئتنا ويعيق كل الجهود التنموية التي تقوم بها السلطات العمومية وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تأهيل مدننا وقرانا لاستقطاب استثمار منتج خاصة في المجال السياحي الذي نوليه عناية خاصة والذي تعد جماليات العمران أحد محفزاته» انتهى كلام صاحب الجلالة.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية تضمن مشروع القانون المالي إحداث رسم على مبيعات الاسمدة كمساهمة في تمويل مشاريع السكن الاجتماعي ضمن مقاربة جديدة تتوخى الرفع من العرض لتلبية الطلب المتزايد تجنبا لانتشار أحياء الصفيح والبناء العشوائي والتي يستفيد منها بعض رجال السلطة المحلية ويستغلها بعض المنتخبين من ذوي العقليات الزبونية لكسب الأصوات، الأمر الذي يتطلب، ونحن نستعد لانتخابات المقبلة، الضرب بقوة على أيدي السماسرة والمضاربين وجزر كل المتلاعبين للحد من الظاهرة المخلة بنسيجنا العمراني والمسيئة الى سمعة بلادنا والمضرة بصحة أولادنا، ونغتنم فرصة تعديل الميثاق الجماعي لتجديد مطالبتنا، بالعمل على توفير الحرس البلدي للجماعات حتى لا تبقى قرارتها حبرا على ورق وخاصة المتعلقة منها بالبناء العشوائي الذي يتم في واضحة النهار أمام مرأى الجميع.

السيد الوزير،

إننا في الفريق الإشتراكي نسجل بارتياح الارتفاع النسبي الذي عرفته ميزانية التسيير لقطاع الداخلية ونراهن على قدراتكم التسييرية والاقتصادية للنهوض بالمهام الاستثمارية دون إغفال باقي مجالات تدخلاتكم وفي مقدمتها توفير الأمن والطمأنينة للمواطنين في كافة ربوع المملكة مع ما يتطلبه من عناية برجال الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة... والوقاية المدنية وتحسين أوضاعهم الاجتماعية تقديرا لمجهوداتهم ومجازفتهم إذ يخاطرون أحيانا بأرواحهم في سبيل إنقاذ حياة المواطنين، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للمستشار الموالي السيد محمد تيتنا العلوي عن الفريق الاستقلالي...

السيد المستشار محمد تيتنا العلوي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يسرني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، ذلك أنه في إطار تجديد وتكريس المفهوم الجديد للسلطة كما أراده صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله على أرض الواقع وإعطائه الأبعاد الحقيقية في التغيير والتطور وبلورته في مجال الحريات العامة والفردية من أجل ضمان الحقوق والواجبات وممارسة الديمقراطية، على كافة المستويات وإعطاء البعد الاقتصادي والتنموي لوظيفة السلطة بهدف تحريك الاقتصاد المحلي، والاجتماعي وتشجيع المبادرات ، نسجل التغييرات الشاملة التي عرفها مسيرو وزارة الداخلية على المستوى المركزي وكذا على المستوى المحلي، في سلوكات وممارسة العديد من رجال السلطة المحلية والتي فتحت الأمل من جديد أمام كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين حيث ظهر انفراج جديد نتمنى أن يدوم ويتطور .

إن الميزانية المخصصة لهذه الوزارة مهما بلغت اعتمادتها تبقى هزيلة أمام حجم المهام المنوطة بها- أي وزارة الداخلية.على أن هذه الميزانية عرفت زيادة على مستوى التسيير بلغت **16,14**٪ مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة برسم سنة المالية لـ **2002**، في حين أن ميزانية الاستثمار عرفت انخفاضا بلغ نسبة **8,5**٪ مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية **2001**.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

لقد سجلنا بكل ارتياح مساعي الوزارة الى القيام باصلاحات النظام المالي والجبائي وتصحيح الاختلالات المالية لتواكب التطورات والتعديلات التي يعرفها الميثاق الجماعي ووضع حد للباقي استخلاصه، وعلى مستوى الارصدة العقارية الجماعية أصبح من اللازم أكثر من أي وقت مضى ضبط الرصيد العقاري لهذه الممتلكات والعمل على تحفيظها وتوجيهها لخدمة التنمية المحلية ولحل مشاكل السكن الغير اللائق والتنمية الاقتصادية كوعاء لاحداث مناطق صناعية أو سياحية منتجة، لابد من الإشارة الى أن موضوع

مهم يتعلق بموضوع الأراضي الجموع الذي سبق لفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين أن تقدم بمقترح قانون في شأنه ولازال لحد الآن حبيس الرفوف، لذا أصبح لازما علي الوزارة القيام بالتغلب على هذه الوضعية والتي تهم كافة أقاليم المملكة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

يعتبر عمال النظافة حراس البيئة وخير المحافظين عليها حيث يعلمون ليل، نهار من أجل ضمان بيئة نظيفة ومجالات حضرية تعكس مستوى تمدننا، لذا يجب العناية بهم والرفع من قيمة أجورهم وإيجاد صيغة مادية لتحفيزهم وتشجيعهم والعناية بوضعيتهم الاجتماعية، وإلغاء السلاليم 1-2-3-4 كما جاء في اتفاق 19 محرم بإلغاء السلاليم الدنيا من 1 إلى 4 نظرا لكون أن عمال وموظفي الجماعات المحلية لا يتقاضون حتى الحد الأدنى للأجور، إن تفويت قطاع النظافة للخواص تبعا لدفتر التحملات الذي هيأته وزارة الداخلية تسبب في خرق القانون الوظيفة العمومية وذلك بتفويت اليد العاملة الى قطاع الخاص، وهذا متنافي مع القوانين الجاري بها العمل.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المتشارين،

لقد فوجئ مديرو الشأن العام المحلي بحركة انتقالية واسعة شملت العديد من بلديات المملكة وتهم بشريحة الأطر، الكتاب العامون والمهندسون الجماعيون حيث قامت وزارة الداخلية بنقلهم علما أن نقابة الاتحاد العام للشغالين طالبت بأن يتمتع موظفو الجماعات المحلية بالحركة الانتقالية على غرار ما يجرى في جميع الإدارات العمومية حيث رفض هذا الطلب من طرف الوزارة بدعوى أنهم موظفون جماعيون، لهذه الأسباب نثير هذه القضية التي هي مس وخرق لميثاق 76، إن هذه الحركة الانتقالية وضعت المسؤولين المباشرين عن هذه الجماعات في حرج وبالتالي مست في العمق الممارسة الديمقراطية وصلاحيات رؤساء الجماعات المحلية وعرضت العلاقات الإدارية الى الخلط واللبس والتجاوزات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

سيعرف المغرب في شهر شتنبر 2002 إجراء الإنتخابات التشريعية والتي لا يفصلنا عن موعد إجرائها إلا أشهر معدودة في حين أن النصوص المتعلقة بمدونة الانتخابات والتقسيمين الإداري والجماعي واللوائح الانتخابية وتعنين البطاقة الوطنية كلها مواضيع لم يحسم فيها لحد الآن الأمر الذي يستدعي الاسراع بوضع هذه القوانين أمام البرلمان حتى تصل الى الموعد المحدد دستوريا.

إننا ندعو الى ضرورة العناية والاهتمام بالوضعية الاجتماعية لفئة الشيوخ والمقدمين وتمتيعهم على الأقل بالحد الأدنى للأجور نظرا لما يقومون به كأعوان للسلطات المحلية، أما الوقاية المدنية التي تفتقر لعدد من الآليات والتجهيزات الضرورية والامكانيات البشرية ووسائل التحفيز استجابة لطموحات العاملين بهذا القطاع ضرورة حتمية. أما رجال الأمن فهم بحاجة قصوى لتحسين أوضاعهم المادية والمعنوية نظرا لما يقومون به من حماية أرواح وممتلكات المواطنين واستقرار الأمن مع إعادة التنظيم الإداري والتجهيزات العصرية كالمعلوميات ووسائل الاتصال والسيارات الكافية كما وجب العناية كذلك بأفراد القوات المساعدة في وضعيتهم المادية والعنوية.

السيد الرئيس،

إن الاهتمام بوكالة النقل الحضري أصبح ضرورة حتمية نظرا للدور الاجتماعي الذي تلعبه هذه المؤسسات في حياتنا اليومية وجب النهوض بها واعطائها الوسائل الضرورية وحث الجماعات الحضرية على مساعدتها والنهوض بها، إن النقل الحضري كما هو عليه الحال أصبح يشوه جل شوارع مدننا ويهدد حياة مواطنينا، وعلى وزارة الداخلية أن تتدخل لفرض الإصلاح على عدد من الشركات الخواص دفاعا لاحترام المنافسة الشريفة حتى لا تذهب ضحيتها الوكالات الحضرية الجماعية، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد المرس عن الفريق الكونفدرالي ثم بعده السيد رئيس الفريق الدستوري الحاج أحمد

البنـــا ثم بعده الســـي عقا الغـــازي رئيـــس فريـــق الحـــركة الديمقراطية الاجتماعية.

السيد المستشار محمد المرس:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

سأتدخل باسم فريق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار مناقشة الميزانية الفرعية المدرجة ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية برسم السنة المالية سنة 2002، فيما يتعلق بمحور الداخلية نعتقد في فريق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن تجسيد المفهوم الجديد للسلطة يقتضي وبالضرورة القطع مع ممارسة الماضي التي وجهها بالأساس هاجس الأمن في كل المجالات، فالأمن في البلدان الديمقراطية هو أمن التراب والإنسان بمضمون شامل لمفهوم الأمن.

- أمن المواطن من الشطاط في استعمال السلطة.
- أمن المواطن من الجهل والأمية.
- أمن المواطن من العطالة.
- وأمن ضد المرض والفقر الى غير ذلك من المقومات التي تصون كرامة الانسان في وطنه وتربطه بهوائه ومائه ولهذا الأمن بهذا المفهوم الذي افتقده المغاربة شروط لابد منها.

1- جعل القانون سلطة تعلو على الجميع لا سلطة في يد القوي على الضعيف.

2- ترسيخ ثقافة المواطنة وحقوق الانسان لدى كل مكونات الوزارة الموكول إليها أمر تدبير شؤون الأمن.

3- تطوير الامكانيات التقنية والمادية لدى كل مرافق الوزارة.

4- اهتمام بالعنصر البشري بتحسين ظروف عيشه وعمله وتمكينه من كل الوسائل التي تحفزه على القيام بواجبه اتجاه مواطنيه.

أما بخصوص محور الجماعات المحلية، إن تطوير دور الجماعات المحلية في إطار استراتيجية تنموية فعلية وشاملة يتوفق على تحسين وضعيتها القانونية والمالية وحسن تدبير مواردها البشرية وعصرنة أشكال تنظيمها وآليات تدبيرها إذا ما كانت الإرادة السياسية فعلا تتجه نحو دولة الحق والقانون وتعزيز الديمقراطية المحلية والجهوية وهو مطمح انتظره المغاربة منذ عقود ومايزال، كما أن مطالب شغيلة الجماعات المحلية ظلت مطروحة على أنظار الوزارة الوصية دون أن تجد الطريق بعد لمعالجتها رغم المعارك الاحتجاجية التي قمنا بها كنقابة وطنية في إطار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. فمطالبنا كانت ومتنزال هي:

الاسراع بإخراج النظام الأساسي الخاص بموظفي الجماعات المحلية

- إحداث نظام التعويضات الجماعية.
- إخراج قانون أساسي خاص بالمهندسين الباحثين.
- تسوية وضعية التقنيين ومسيرى الأوراش والرسامون.
- احترام الحريات النقابية.
- إرجاع المطرودين والموقوفين.
- الساعات الإضافية.
- مراجعة النظام الأساسي لمتصرفي وزارة الداخلية.
- ترسيم الاعوان المؤقتين.
- تنظيم امتحانات الكفاءة المهنية.
- تسوية وضعية حاملين الشهادة.
- الزيادة في التعويضات عن أعمال الشاقة.
- السكن الاجتماعي، والسلف من أجل السكن.
- عدم تطبيق الاحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية من طرف بعض رؤساء لصالح العمال والمستخدمين

– دمقرطة التعاضدية، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري أحمد البنا.

السيد المستشار أحمد البنا:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2002، إن مناقشة هذه الميزانية تكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلينا نظرا لتعدد تدخلاتها وتشعب اختصاصاتها بشكل جعلها في اتصال مباشر مع الحياة اليومية للمواطنين، ومن كونها سلطة مركزية وصية على الجماعات المحلية التي تعتبر أداة للتنمية، وهي مناسبة لطرح تساؤلات واقتراحات في الموضوع، وتتميز مناقشة ميزانية هذه الوزارة في كونها تأتي في ترسيخ المفهوم الجديد للسلطة الذي وضع أسسه جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

هذا المفهوم الذي يرمي الى الخروج من مقاربة الأمنية الى المقاربة الاقتصادية والاجتماعية، ويتجلى هذا في التغييرات التي عرفتها وزارة الداخلية على المستوى المركزي بتعيين رجل اقتصاد على رأسها وكذلك على المستوى الجهوي حيث عين جلالته ولاة جددا من أجود الكفاءات في الميدان الاقتصادي ببلادنا، تجسد هذا الاختيار المولوي التوجهات الجديدة لبلادنا وانفتاح هذه الوزارة على محطيها الخارجي وتحديد طرق ومناهج العمل بها بعيدا عن السلوكات السلطوية والبيروقراطية التي كانت سائدة، ونتمنى في فريق الاتحاد الدستوري أن يعتمد هذا المفهوم في تعيين العمال وباقي رجال السلطة بصفة عامة دون أن ينسينا ذلك الهاجس الأمني وحتى لا يضيع على الاستقرار والأمن اللذان تنعم بهما بلادنا.

فالأمية والفقر والفوارق الاجتماعية وضعف القوة الشرائية للمواطنين جعلتنا نرى العديد من الانحرافات الاجتماعية وتفشي مظاهر للاجرام واللصوصية والسطو في المدن والقرى مما يهدد أعراض الناس وممتلكاتهم أمام سلطات أمنية تفتقر لأبسط وسائل العمل، فالفضل في الاستقرار والطمأنينة والأمن الذي ينعم بهما المغرب يرجع للمجهودات التي تبذلها قوات الأمن دون أن ننسى الدور الهام التي تقوم به القوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية ورجال السلطة، ونؤكد على ضرورة إلعناية بأوضاعهم المادية والمعنوية والاجتماعية مع العمل على إعادة النظر في طريقة تكوينهم لتغيير عقلية البعض منهم تماشيا مع المفهوم الجديد للسلطة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

بالنسبة للجماعات المحلية، لقد وضع ظهير 30 شتنبر 76 وضع أحكاما ومقتضيات قانونية ومالية موحدة بالنسبة لجميع الجماعات الحضرية والقروية، إذ كيف يمكن تطبيق مقتضيات قانونية على وحدات إدارية لامركزية تختلف في الامكانيات والوسائل المالية والبشرية، كما كان على القانون أن يميز بينها، فإذا كان الظهير المذكور يعتبر ثورة في تلك الفترة فإنه أصبح متجاوزا بحكم عامل الزمن وعامل التطور اللذين عرفهما مسار الديمقراطية المحلية ببلادنا حيث أصبحت جل مقتضياته القانونية المحلية تشكل عرقلة حقيقية في وجه العمل الجماعي والرفع من مستواه بشكل يضمن للجماعات المحلية استقلاليتها إزاء سلطة الوصاية لتكون بالبفعل أداة في خدمة الشأن المحلي.

لهذه الأسباب نوصي في الاتحاد الدستوري

أ- بإعطاء مفهوم جديد للوصاية باحترام حقوق الجماعات وذلك بدعم استقلالها سواء ما تعلق بأعمال المجلس كهيئة مقررة أو بالنسبة لمقررات رئيس المجلس في تدبير الشأن المحلي واعتماد نظام المراقبة البعدية، وإحالة القضايا المرتبطة بهذه المراقبة على القضاء الإداري في ظل احترام مبادئ دولة الحق والقانون.

ب- إعادة النظر في التقسيم الترابي بشكل يراعي البعد الاقتصادي والتنموي الجهوي المتوازن.

ج- اعتماد نظام المجلس المدينة للحفاظ على وحدة المدن لتجاوز المشاكل المترتبة على التفاوت بين الجماعات داخل المدينة الواحدة.

د- مراجعة مدونة الانتخابات واعتماد التصويت باللائحة في المجالات الحضرية في إقصاء اللوائح التي لا تحصل على

نسبة 5٪ من الأصوات المعبر عنها، واللائحة التي تحصل على نسبة عالية من الاصوات، يعتبر وكيلها هو رئيس الجماعة، وذلك بهدف إعطاء السكان صلاحية اختيار رئيس جماعتهم، وبخصوص التدبير المالي للجماعات المحلية فإنه يشكو من فراغ قانوني وغموض تشريعي خصوصا مسألة التصويت والمصادقة على الحساب الإداري وعدم وضوح القيمة القانونية لتصويت المجلس الجماعي ودور الوصاية في حالة رفض الحساب الإداري، ولتجاوز المشاكل المترتب عن ذلك يجب أن يرفق التصويت بالرفض بتقرير معلل يبين الأسباب والدوافع التي دفعت الى ذلك من طرف كل عضو رفض الحساب، واعتبارا لأهمية الجانب المالي في حياة المجلس الذي يعد دعامة أساسية لتحقيق تنمية متكاملة فإننا نقترح:

أ- تجاوز بعض مراحل المراقبة على مالية الجماعية المحلية والاكتفاء فقط بتفعيل المجالس الجهوية للحسابات.

ب- الرفع من مبلغ سند الإقتناء.

ج- التفويض للعمال والولاة بالمصادقة محليا على الصفقات التي لا يتجاوز مبلغها 5 مليون درهم.

د- المصادقة المحلية على ملحقات الصفقات والصفقات بالاتفاق المباشر لتفادي المصادقة عليها من لدن الدوائر العليا.

هـ- التفويض للعمال والولاة محليا بالمصادقة على التحويلات المالية في نطاق الميزانية، وهذا يستدعي مراجعة قانون 15 فبراير 77 المنظم لاختصاصات العمال والولاة بشكل يراعي خصائص العمل الجماعي تماشيا مع المفهوم الجديد للسلطة، حتى يأخذ بعين الاعتبار تحقيق التوازن بين مبدأ استقلالية الجماعة وحقوق السلطة الوصية، وكذلك الامر بالنسبة لاختصاصات مجالس العمالات والأقاليم لاضفاء الطابع اللامركزي لنظامها القانوني.

السيد الرئيس،

لقد انتقل المشروع بالجهة من إطار استراتيجي الى الجماعات المحلية وذلك بمقتضى تعديل الدستور لسنة 92 وتم تجسيد هذا الاصلاح الدستوري بمقتضى قانون 47-96 وذلك لتطوير الاقتصاد الجهوي للتغلب على الفوارق التنموية بين الجهات إلا أن تعامل الحكومة مع هذا الارث الإيجابي طبع بالحذر والتردد والى جانب هزالة الارصدة المالية المخصصة للجهات، الميزانيات الثلاثة السابقة، تأتي الحكومة في الميزانية الحالية لتكرس سياسة التمييز والفوارق الاجتماعية بين الجهات.

ويلاحظ ذلك من خلال توزيع الامبتثمارات على الجهات في الميزانية الحالية، فقد لاحظ الجميع أن الحكومة اعتمدت 7مجوعات جهوية، فلا هي بالجهات الاقتصادية السبع حسب التقسيم القديم ولا هي حسب التقسيم الجهوي الحالي، فهل يعني ذلك تصور الحكومة لتقسيم الجهوي المقبل وإن لم يكن ذلك فماهي المعايير التي اعتمدتها الحكومة في هذا التصنيف الذي لن يزيد إلا من الفوارق الاجتماعية بين الجهات، فقد تم تفضيل بعض الجهات على الأخرى، بل استحوذت بعض الأقاليم دون غيرها على حصة الأسد من المشاريع المبرمجة في توزيع الاستثمارات، ونأخذ على سبيل المثال المشاريع المبرمجة في الصندوق الحسن الثاني.

فكيف تفسر الحكومة أن النصف الجنوبي من المملكة من جهة مراكش - تانسيفت - الحوز حتى جهة وادي الذهب - الكويرة لن يستفيد إلا بحصة 14٪ فقط؟ نفس الشيء بالنسبة المجموعة الخامسة التي تضم جهات سوس، ماسة- درعة، جهة العيون- بوجدور، جهة وادي الذهب- الكويرة وجهة كلميم- السمارة، أي 16- إقليما وعمالة لن تستفيد في المجموع إلا من 10,23٪ أي 0,64٪ لكل اقليم، علما أنه من مجموع 350 مليون درهم، سيخصص لمشروع واحد بأكادير مبلغ 270 مليون درهم أي نسبة 75٪ من مجموع الاستثمارات وفقط للاقاليم 15 الأخرى، 25٪ المتبقية، ونتساءل في الفريق الاتحاد الدستوري هل الحكومة نسيت أم تناست أن الحل الثالث الذي تبنته الأمم المتحدة لتأكيد مغربية أقاليمنا الجنوبية أتى في إطار الجهوية وأن الخلافات القائمة حاليا بهذه المناطق مردها التوزيع الغير العادل للامتيازات بهذه الأقاليم؟ وكذلك الامر بالنسبة للجهة الشرقية بمشاكلها البنيوية حيث أنها لم تستفيذ إلا بنسبة 2,5٪ فقط.

السيد الرئيس،

إننا نناقش هذه الميزانية في أجواء الترقب والحيرة، وأجواء الترقب تسيطر على الفاعلين السياسيين فيما يتعلق بأساليب

الاقتراع وإعادة النظر في مدونة الانتخابات، ومهما يكن من أمر فإننا في فريقنا نرى أساليب الاقبتراع في حد ذاتها محايدة وبريئة ولكن الاجراءات المصاحبة والتي تسود العديد من النواقص والشوائب هي التي تجرد من مصداقيتها، فإغراق العمليات الانتخابية بأموال الحرام والتدخلات الصارخة لبعض رجال السلطة وعدم قدرة الادارة المشرفة على ضبط المفسدين كلها عوامل ساهمت في إشاعة الاحباط لدى الشرفاء من المواطنين، ولنا في الانتخابات الجزئية الأخيرة أمثلة صارخة على ذلك، لهذه الاسباب فإننا في فريق الاتحاد الدستوري نطالب بضرورة إرفاق القوانين بوسائل إجرائية وجزرية متجددة كفيلة بردع المفسدين ناخبين كانوا أم منتخبين تمشيا مع السعي الحثيث لجلالة الملك محمد السادس نصره الله لتخليق المشهد السياسي.

واعتبارا لضعف هذه الميزانية وعدم مواكبتها لمستجدات وحاجيات هذا القطاع الهام وكونها لا ترقى الى تلبية الحاجيات الضرورية له فإننا في فريق الاتحاد الدستوري نصوت ضدها، والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة لآخر متدخل في قطاع الداخلية السي عقا الغازي رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

السيد المستشار عقا الغازي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السادة الوزراء،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريقي، فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم مشروع القانون المالي لسنة 2002 وهي مناسبة وفرصة سانحة اعتدنا فيها إبداء وجهة نظرنا إزاء هذا القطاع الحيوي والهام في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقبل التطرق والشروع في مناقشة تخصصات هذه الوزارة والميزانية المرصودة لها، نود أن نهنئ السيد الوزير على الثقة المولوية السامية التي وضعها فيكم صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بتعينكم وزيرا للداخلية وذلك من أجل تجسيد المفهوم الجديد للسلطة على أرض الواقع وتكريس قواعد دولة الحق والقانون، تحت التوصيات النيرة والقيادة لرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس،

مما لا جرم فيه أن الجماعات المحلية تضطلع بأنوار جد مهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما تقوم به من أعمال ومشاريع تدفع بعجلة اقتصادنا الىٰ الامام، لذلك وجب تهييئ إصلاحات عاجلة بخصوص القوانين المنظمة للجماعات المحلية من خلال دمقرطة مدونة الشغل ومدونة الجماعات المحلية حتى تحقق هذه الأخيرة ما يصبو إليه المواطن من أجل الرفاهية وكذا ما أكده صاحب الجلالة في خطاب العرش بتاريخ 30يوليوز 2001، حيث أكد على وجوب تمرير دمقرطة مدونة الجماعات المحلية وعصرنتها وعقلنتها لتتحول جماعاتنا الى رفعة قوية لتنمية اقتصادية واجتماعية، مولين عناية قصوى في هذا المجال للجهة والجهوية التي نعتبرها خيارا استراتيجيا وليس مجرد بناء إداري وننظر إليها على أنها صرح للديمقراطية أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، « انتهى كلام صاحب الجلالة»، إن هذه المهام الجسيمة للجماعة المحلية لا تقوم لها قائمة إلا بمراجعة مقتضيات الظهير 4 شتنبر 1976 بشكل يساير ويتلاءم مع مقتضيات. العهد الجديد كإعطاء صلاحية أكبر لرئيس الجماعة وجعله في أمن من المزايدات السياسوية والمكائد التي يقوم بها الانتهازيون عند مناقشة كل حساب إداري، هذا طبعا دون أن ننسى تفعيل لآليات المراقبة والمحاسبة لجعل جماعتنا محلية تتم بالمصداقية والشفافية وتسيير... وتدبير الشأن المال المحلي وضرب بيد من حديد على كل من سولت له نفسه التلاعب بأموال الشعب، أضف الى هذا تبسيط المساطر الإدارية وخاصة المتعلقة بالحسابات الخصوصية والكيفية لانجاز المشاريع الاقتصادية وتقوية واقتناء الرصيد العقاري وكذا التخفيف من التعقيدات الإدارية في إصدار المراسيم المتعلقة بهذه التفويتات، هذا دون أن ننسى وجوب خلق جو من التآزر بين الجماعات حيث تقوم الجماعات الغنية التي لها رصيد مالي ومصرفي وتقني وبشري لدعم برامج الجماعات الفقيرة والجماعات القروية التي ترزح تحت

غطاء الجفاف وهذا الأمر يدعونا الى إعادة النظر في التقطيع المحلي والجهوي وجعله أكثر تكافؤا بين مختلف امناطق المملكة، حيث نلاحظ جليا التفاوت الاقتصادي والاجتماعي الحاصل بين جهات المملكة من جهة وخلق مراكز جهوية للاستثمار والشباك الوحيد للاستثمار من جهة أخرى.

ونحن بصدد الحديث عن الجماعات المحلية ومواردها، نود الاشارة الى موضوع مهم وأساسي ويتعلق بالممارسات اللامعقولة التي تقوم بها المجموعة الحضرية من النهب وأخذ أموال الجماعات المحلية بدون وجه حق وبالمثال يتضح المقال فالمجموعة الحضرية تأخذ 50٪ من الضرائب سواء تعلق الامر بضريبة النظافة أو الضرائب الأخرى بدون أن تقوم ولو بمجهودات تذكر لا في صيانة الادوات الخاصة بالنظافة من جهة ولا في توفير الاماكن للمزابل التي تضع فيها النفايات من جهة أخرى، لذلك وجب اتخاذ الاجراءات الفاعلة والتدابير الملموسة من أجل مواجهة هذا الوضع ورفع الحيف الذي يمارسه المجموعات الحضرية على الجماعات المحلية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لا يفصلنا عن أجل الاستحقاقات المقبلة سوى بضعة شهور والاداء الحكومي جد بطيء فيما يخص وضع الترتيبات واللبنات الأساسية كمدونة الانتخابات وتعميم بطاقة التعريف الوطنية لكي تمر هذه الانتخابات في جو من النزاهة والشفافية، كما يراها صاحب الجلالة الذي أكد في خطاب العرش الأخير:« وبصفتنا ضامنا للمصالح العليا للوطن والمواطنين فإننا ننبه الى ضرورة عدم الزج بالبلاد في حملة انتخابية زاهقة كما نؤكد وجوب عدم الخلط بين الحملة الانتخابية والتي لها أجلها القانوني» انتهى كلام صاحب الجلالة وهنا نود أن لا تفوتنا الفرصة للإشارة بعمق الى ضرورة تحسين وضعية وظروف عيش كل من رجال الأمن الوطني والوقاية المدنية والقوات المساعدة.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بتقضيتنا الوطنية ووحدتنا الترابية فإننا نعتبر عن اعتزازنا وافتخارنا بالزيارة الملكية لأقاليمنا الجنوبية والتي نعتبرها في فريقي الحركة الديمقراطية الاجتماعية استفتاء سعبيا يؤكد مغربية تلك الاقاليم كما نؤكد مساندتنا لكل مبادرة التي تراها ديبلوماسيتنا مناسبة لفض هذا النزاع المفتعل. إن الصحراء مغربية وستبقى مغربية الى أن يرث الله الأرض ومن عليها، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق المحترم،

بهذا نكون قد أتينا على نهاية تدخلات الفرق البرلمانية، أولا قطاع الداخلية، وإذا سمحتم نواصل الجلسات بدراسة مشروع القانون المالي لسنة 2002 وذلك بالتصويت على المواد المتعلقة بالجزء الثاني وسائل المصالح النفقات في الميزانية العامة، ميزانيتين ملحقتين ميزانية مرافق الدولة مسيرة بطريقة مستقلة، الحسابات الخصوصية للخزينة، أبدأ بالميزانية العامة جدول "ب" المتضمن للمادة 48

الباب الأول التوزيع على القطاعات الوزارية والمؤسسات حسب الفصول- الاعتمادات المفتوحة فيما يخص... يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2002، سنصوت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية أو المؤسسات - الموظفون والاعوان - المعدات والنفقات المختلفة

أذكر بأزنا صوتنا بالاجماع على ميزانية القوائم المدنية ومخصصات السيادة وكذلك ميزانية البلاط الملكي وميزانية الدفاع الوطني.

أعرض على التصويت مشروع ميزانية مجلس النواب هناك فصلين 2-1 و03-1-1 والفصل 2-1-03-2-1من جدول ب

الإجماع

أعرض مشروع ميزانية مجلس المستشارين

أذكر كما تم تعديل هذه الميزانية من طرف لجنة المالية هناك الفصلين 2-1و43-1-1 والفصل الآخر 2-1و43-2-1 دائما من جدول ب

الموافقون: الإجماع

مشروع ميزانية الوزير الأمل

أعرض للتصويت الفصلين 2-1 و04-1-1 والفصل 2-1و04-2-1 دائما من جدول بـ

الموافقون

واذكر بالتصويت أو النتيجة التي اعتمدت هل نبقى عليها.

إذن32....

إذن الموافقون: 39 ... آه 59 عفوا

المعارضون: 32

المتنعون:

نقطة نظام ولو أن النقط النظام لا تعطى عند عملية التصويت، السيد الرئيس أنا ما حرتكم شاي وما منعتكم شاي هناك مظام داخلي افعلوا ما تشاؤون

السيد المستشار عمر الادريسي:

إذا سمحتم السيد الرئيس التصويت اللي كان خلال اليوم في يوم آخر إذا كان البعض يستغل هذه المناسبة على أساس أنه يغيب أو لا ما يتحمل مسؤوليته، هذا شغله، لكن الاخوان السادة المستشارين اللي حضروا الآن كان اللي كان غائب وكاين اللي حضر فنلتمس من السيد الرئيس ان المسطرة يتم الحساب ديال التصويت الآن من جديد، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس المحترم،

أذكر بأننا لازلنا نحترم المسطرة التي اتفقنا عليها، اتفقنا على تصويت معين ودرنا عملية ديال احتساب وأعطت النتيجة 59و32 وعدم الامتناع بأي أحد، واعتمدنا هذا التصويت بالنسبة للميزانية والتزمنا به وبالتالي الزملاء اللي جاؤوا ملتزمين به واللي غائبين ملتزمين به، إذا كان الالتزام ديالنا ونوليو نعيد النظر فيه لكم واسع النظر، فأنا شخصيا.... النتيجة في حد ذاتها لا تغير في أي شيء، هناك أغلبية وهناك معارضة، 17أو 100 أو 50 لا تغير معناه بأن الميزانية ستفوز من الاغلبية، السي عبد القادر... السي لازهري لكم الكلمة.

السيد المستشار:

أعتقد أن بالنسبة لعملية الاحتساب اللي طالب بها الاخ الادريسي رئيس الفريق الكونفدرالي عندها دلالتها في هذه اللحظة، فما كاين حتى شي التزام، التزام ديال البارح والقانون الداخلي واضح، الآن نحتسب للآن، للأسف إذا كانت غيابات الفرق السياسية المتواجدة في القاعة تتحمل مسؤولياتها فيها هذا هو الدلالة ديال نقطة النظام ديال الاخ الرئيس، فكنعتبر ان الاحتساب دايل النتيجة ديال البارح ما عندها حتى معنى لا سياسي ولا تنظيمي لكي يتحمل الجميع مسؤوليته في هذه اللحظة التاريخية من بلادنا فكنطالب أنه الرئاسة تطبق القانون الداخلي وترجع للحساب ديال الناس اللي حاضرين في القاعة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نقطة نظام للسيد رئيس فريق الحركة الشعبية.

السيد المستشار محمد الجوهري :

السيد الرئيس،

أنا متفق مع الاخوان في الكونفدرالية وبالمناسبة أحيي التزامهم وأحيي وطنيتهم وأحيي تضحيتهم، ولكن أيضا أحيي حتى المستاشرين الذين يسكنون في الداخلية وفيالسمارة وفي العيون وفي وجدة وفي ورزازات وجاؤوا ورابطوا هنا لمدة 20 يوما، وكذلك أحيي الاتفاق الذي وقع أمس لأنه إما أننا غادي تعمل القواعد أو ما نعملها شاي، كناكل عملية، عملية يتحسب لا اللي داخل ولا اللي خارج، اتفقنا على مرونة، على تجاوز الميزانية وحد لا تتجزأ، كاين مداخيل كاين مخارج كيف تفسرون أن المداخيل فيها تصويت معين وفي المصاريف وفي النفقات تصويت آخر، هناك توافقات، هذا... ماهو شاي مشكل، أخيرا نرجع للحساب إذا بغيتو الحساب، ولكن كنا نبداوه من أقبل، الآلة الانتخابية الناتجة من هذا اليوم مزيان متفقين ماشي مشكل، الأغلبية عندها الحق تدير اللي بغات وتدير شغلها وعندها الحق تدير هذا الشي اللي عملت، ماعملناشاي احنا معارضة نقول تسمتنا ما عليه شاي ولكن راه كاين واحد الاخلاق أخرى بديناها النهار بدينا في المزانية والمعارضة راه كانت حاضرة وكانت حاظرة في اللجنة.

في لجنة المالية وكان الاعداد وكل شي كان، ولذلك لابأس فالآن اختاروا أي اختيار تختاروه راه حنا مستعدين له وثم ما ننساوشاي بأن هذا البرلمان راه ماشي فقط للغياب، الغياب راه عنده تفسيراته، وماشي كندافع على الغائب الغائب حجته معه من جهة ولكن المسؤول خصويجي، ولكن ماننساوشاي لانه نفس التعويض اللي كياخنو اللي ساكن في الدار البيضاء وكيجي في القطار فابور واستسمح الجميع هو نفس التعويض اللي كياخنو اللي جاء من الداخلة ومن وجدة ومن غيره جالس هنا 20 يوم ليلا ونهار، نستسمحكم كاملين وخص يتفهم هذا الشيء هذا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق،

أترجى الزملاء كما قالوا بعض الاخوان إما أن نلتزم أولا نلتزم، النتيجة في حد ذاتها لا تغير شيئا نهائيا، السيد رئيس فريق... تفضلوا آالسي البكاري.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

أنا غير بغيت نقول بأنه باسم فرق الاغلبية نطالب باش نحتفظ بنفس الحساب اللي درناه أول أمس.

السيد رئيس الجلسة:

الرئاسة توجه نداءا للفريق الكونفدرالي، الرئاسة تترجى الفريق الكونفدرالي، السيد رئيس الفريق لكم الكلمة.

السيد المستشار عمر الادريسي:

السيد الرئيس،

مع كامل الاسف أقول مع كامل الاسف على أننا كنبحث على صيغ اللي تخرجنا وكل النهار بحسابه، احنا متشبتين بالقانون الداخلي، الجلسة ديال البارح جلسة ديال البارح، والجلسة ديال اليوم، جلسة ديال اليوم، ولم يكن هناك- الله يخليك آ السيد المستشار المحترم أنا ما قاطعت أحد بها ما انتقطعت حتى انا، على الاقل هذا حتى في التعبير على رأى فريقي، ماغادي نجلس شاي هنايا اللغة ديال الاغلبية واللغة دايل الاقلية، كاين القانون الداخلي نحترمه، صوبناه باش نحترمه، لهذا الله يخليك السيد الرئيس نحن نتشبث كفريق بالحساب، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس،

أنا آسف بأن أتواجد هنا في هاته المنصته، أنا آسف صراحة... السيد الرئيس تفضلوا.

السيد المستشار رئيس فريق:

السيد الرئيس،

أنا متضامن مع الرئيس الكونفدرالي، متضامن مع الفريق الكونفدرالي، نحسب وكل واحدة يتحمل مسؤوليته صافي، لا فرق وا مستشارين اللي برلمان، برلماني خصو يحضر.

السيد رئيس الجلسة:

إذن،... لاما نطرح شاي الاشكالية ديال النصاب نحن شرعنا في التصويت.

إذن، كما في ميزانية الوزير الاول

أعرض على التصويت الفصلين 2-1و1-1-04 والفصل 2-1و04 دائما من الجدول ب.

-الموافقون: 53

- المعارضون: 24

- الممتنعون: لا أحد

أعرض دائما في الميزانية ديال الوزير الاول ميزانية النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية أعرض علي التوصيت الفصلين 2و36-4-1 من جدول ب.

الموافقون: نفس العدد

المعارضون: نفس العدد

الممتنعون: لاحد

أعرض مشروع ميزانية المجلس الاعلى للحسابات الفصلين 2و05-1-1 والفريق 2-1و05-2-1 دائما من الجدول ب.

الموافقون: نفس العدد

المعارضون: نفس العدد

المتنعون: لا أحد

ميزانية وزارة العدل، الفصلين 2-1 و06-1-1والفصل 2-1 و-2-1 06 دائما من الجدول ب

الموافقون: 51

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الفصلين 2-1 و07-1-1 والفصل 2-1و07-2-1الزملاء التزموا من الزملاد المستشارين أن يمكثوا في مقاعدهم، علاش؟ باش مانضيع شاي العملية، كل خطرة نحسب، رجائي الامر يتعلق بنصف ساعة، يصعب باش نقول نفس العدد وإلا غادي توقع لي نقطة نظام، أترجي من الاخوان....

الموافقون: نفس العدد 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لأحد

ميزانية وزارة الداخلية دائما الجدول ب

الفصول 2-1و08-1-1 والفصل 2-1و08-2-1

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لأحد

مشروع ميزانية وزارة الثقافة والاتصال

قطاع الاتصال

أعرض الفصلين 2-1و09-1-1 والفصلين 2-1و09-2-1 دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لأحد

ميزانية وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي

أعرض على التصويت الفصلين 2-1و10-1-1والفصل 2-1-10-2-1 دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

ميزانية وزارة التربية الوطنية

الفصلين 2-1و11-1-1والفصل 2-1-11-2-1 دائما جدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الصحة الفصلين الفصلين 2-1و-1-1 12والفصل 2-1و 12-2-1 دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة

قطاع الاقتصاد والمالية والخوصصة الفصلين 2-1و-1-1 13والفصل 2-1و13-2-1 دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لأحد

أعرض على التصويت دائما في وزارة المالية لأن وزارة المالية عندها باب ثالث

الفصل 2-1و13-3-1 دائما الجدول ب المتعلق بالتحملات المشتركة لوزارة الاقتصاد والمالية والخوصصة.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لأحد

دائما في إطار ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة

قطاع السياحة

أعرض الفصل 2-1و14-1-1والفصل 2-1-14-2-1 دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية الامانة العامة للحكومة الفصلين 2-1و16-1-1و-1 2و16-2-1 دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة التجهيز

الفصلين 2-1و17-1-1و 2-1 و 17-2-1دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

وزارة النقل والملاحة التجارية

الفصلين 2-1و18-1-1و 2-1 و 18-2-1دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية كتاب الدولة لدى الوزير الاول المكلفة بالبريد والتقنيات المواصلات والاعلام الفصل 2-1و19-1-1والفصل 2-1 و -2-1 19 دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات- الميزانية الكبرى

الفصلين 2-1و20-1-1والفصل 2-1-20-2-1 دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارزة الصيد البحري

الفصلين 2-1و15-1-1والفصل 2-1-15-2-1 دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات قطاع المياه والغابات.

أعرض الفصلين 2-1و45-1-1و 2-1 و 45-2-1دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية

الفصلين المعروضين على التصويت

2-1و23-1-1و 2-1 و 23-2-1دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد الإجتماعي والمقاولات الصغ والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلفة بالشؤون العامة للحكومة ن الشؤون العامة للحكومة

أعرض التصويت الفصلين 2-1و24-1-1ول 2-1 و 24-2-1 الجدول ب 61

الموافقون: 53

المعارضوم: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن الطاقة والمعادن

الفصلين المغروضين على التصويت هما

2-1و15-1-1و2-1و 27-2-1 دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن

قطاع التجارة والصناعة

الفصلين المعروضين على التصويت هما:

2-1و28-1-1و 2-1 و 28-2-1دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلفة بالشؤون العامة للحكومة

قطاع الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية

أعرض للتصويت الفصلين 2-1و26-1-1و 2-1 و 26-2-1دائما جدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الثقافة والاتصال قطاع الثقافة

أعرض للتصويت الفصلين 2-1و29-1-1و 2-1 و 29-2-1دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة باعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان قطاع اعداد التراب الوطني والتعمير

الفصلين المعروضين على التصويت هما 2-1و46-1-1و 2-1 و 2-1-46 دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة باعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان

قطاع الإسكان

الفصلين المعروضين للتصويت هما

2-1و30-1-1و 2-1 و 30-2-1دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان

قطاع البيئة

أعرض للتصويت الفصلين 2-1و38-1-1و 2-1 و 38-2-1دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن.

أعرض للتصويت الفصلين 2-1و31-1-1و 2-1 و 31-2-1دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

الفصلين المعروضين على التصويت هما

2-1و32-1-1و 2-1 و 32-2-1دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري

الفصلين المعروضين على التصويت هما

2-1و33-1-1و 2-1 و 33-2-1دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

الفصلين المعروضين على التصويت

2-1و35-1-1و 2-1 و 35-2-1دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بحقوق الانسان اعرض للتصويت الفصلين 2-1و40-1-1و 2-1 و 40-2-1دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط الفصلين المعروضين على التصويت 2-1و42-1-1و 2-1 و 42-2-1دائما الجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

أعرض جدول "ب" برمته على التصويت

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

أعرض المادة 48 بما فيها الجدول "ب" للتصويت

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

ننتقل الى المادة 49 والمرفقة بجدول "ج" المتعلق بالتوزيع على القطاعات الوزارية والمؤسسات حسب الفصول الاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2002، سنصوت على الفصلول المتعلقة بنفقات الاستثمار المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية أو المؤسسات.

ألتمس من الزملاء في المعارضة فيما يخص الموضوع الذي يثار كل مرة حول التصويت التعدديّة على الميزانية الاستثمار، فالسيد الرئيس أظن الموقف هو نفس الموقف وسنسجله في المحضر وأذكر بمقتضيات الفصل 50 من الدستور الذي ينص على أن ميزانية الاستثمار تصوت عليها دفعة واحدة عندما نصوت على التخطيط، هذا الموضوع كل سنة ونلتمس من السيد رئيس لجنة المالية أن يحسم في هذا الموضوع في جلسة خاصة مع وزارة المالية، إذن نفس الأسلوب أو نفس الطريقة التي اعتمدناها في السنة الماضية نعتمدها موقتا هذه السنة ريثما نبث في هذا الموضوع فنعرض على التصويت مشروع ميزانية مجلس المستشارين.

هناك الفصل 43-0-2-2-1 من جدول «ج» المتعلق بنفقات الاستثمار

الموافقون:

المعارضون: بالإجماع

المتنعون:

ميزانية الوزير الأول أعرضها على التصويت

الفصل 04-0-0-2-2-1 من جدول «ج» دائما

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية المجلس الأعلى للحسابات

الفصل 1-2-2-0-05 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

ميزانية وزارة العدل الفصل 1-2-2-0-06 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

الفصل 1-2-2-0-07 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

ميزانية وزارة الداخلية

الفصل 1-2-2-0-08 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الثقافة والاتصال قطاع الاتصال

الفصل 1-2-2-0-09 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية التعليم وتكوين الاطر والبحث العلمي

الفصل 1-2-2-0-10 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية التربية الوطنية

الفصل المعروض على التصويت 1-2-2-0-11 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

ميزانية وزارة الصحة

الفصل المعروض على التصويت 1-2-2-0-12 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة

قطاع الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة

قطاع الاقتصاد والمالية والخوصصة

الفصل المعروض على التصويت هو 1-2-2-0-13 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة

قطاع الاقتصاد والمالية والخوصصة.

التكاليف المشتركة

أعرض للتصويت الفصل 1-2-2-0-13 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

مشروع دائما مع وزارة المالية

قطاع السياحة

الفصل المعروض على التصويت 1-2-2-0-14 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية الامانة العامة للحكومة

الفصل 1-2-2-0-16 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة التجهيز

الفصل المعروض على التصويت هو 1-2-2-0-17 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة النقل والملاحة التجارية

الفصل المعروض على التصويت هو 1-2-2-0-18 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالبريد والتقنيات والمواصلات والاعلام

الفصل المعروض على التصويت هو 1-2-2-0-19 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات.

الفصل المعروض على التصويت هو 1-2-2-0-20 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الصيد البحري

الفصل المعروض على التصويت هو 1-2-2-0-15 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات المكلفة بقطاع المياه والغابات.

الفصل المعروض على التصويت هو 1-2-2-0-45 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة

أعرض على التصويت الفصل 1-2-2-0-21 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية

الفصـــل المعروض على التصويت هو 1-2-2-0-23 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلفة بالشؤون العامة للحكومة

قطاع الشؤون العامة للحكومة

الفصـــل المعروض على التصويت هو 1-2-2-0-24 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة التجارة والصناعة والطاقة والمعادن

قطاع الطاقة والمعادن

الفصـــل المعروض على التصويت هو 1-2-2-0-27 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن

قطاع التجارة والصناعة

الفصـــل المعروض على التصويت هو 1-2-2-0-28 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغري والمتو سطة والصناعة التقليدية المكلفة بالشؤون العامة للحكومة.

قطاع الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية.

الفصـــل المعروض على التصويت هو 1-2-2-0-26 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة الثقافة والاتصال قطاع الثقافة.

الفصل 1-2-2-0-29 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة باعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان

إعداد التراب الوطني والتعمير

الفصل 1-2-2-0-46 دائما الفصل «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

دائما نفس الوزارة قطاع الاسكان

الفصـــل المعروض على التصويت هو 1-2-2-0-30 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

دائما نفس الوزارة قطاع البيئة

الفصـــل المعروض على التصويت هو 1-2-2-0-38 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن

الفصـــل المعروض على التصويت هو 1-2-2-0-31 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

الفصـــل المعروض على التصويت هو 1-2-2-0-32 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية الوظيفة العمومية والاصلاح الإداري

الفصـــل المعروض على التصويت هو 1-2-2-0-33 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

أعرض للتصويت الفصل 1-2-2-0-35 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

مشروع ميزانية وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط

الفصـــل المعروض على التصويت هو 1-2-2-0-42 دائما الجدول «ج»

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

أعرض الجدول «ج» برمته للتصويت

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

أعرض المادة 49 متضمنة للجدول ب

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

ننتقل للمادة 50 متضمنة للجدول «د»

الباب الثالث المتعلق بالاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي للسنة المقبلة 2002 إن شاء الله.

وزارة الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة الاقتصاد والمالية والخوصصة

أعرض للتصويت الفصلين 1-2-3و1-13 من دجول «ب»

سوائل وعمولات من الدين العمومي

ثم الفصل 1-2-3-2-13 من نفس الجدول «ب» المتعلق بالاستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

أعرض الجدول "د" المتضمن لهذا الفصلين

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

أعرض المادة 50 المتضمنة لجدول "د"

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

ننتقل الى المادة الموالية المادة 51 المتضمنة لجدول «هـ» والمتعلقة بالميزانيتين الملحقتين هناك التوزيع على الفصول والاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستغلال الخاصة بالميزانيتين الملحقتين لسنة 2002.

مشروع الميزانية الملحقة لدار الاذاعة والتلفزة المغربية

أعرض للتصويت الفصول 1-2 و09-1-2و1-2 و09-2-2 و1-2 و2-09-3 و1-2-09-4-2 و09-5-2من جدول هـ المتضمن في المادة 51

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

الميزانية الملحقة لادارة المحافظة على الاملاك العقارية والمسح العقاري والخرائية أعرض للتصويت الفصول 2-1و20-2-1و1-2 و2-2-20 و1-2 و20-3-2 و1-2 و24-2-1ثم 1-2 و20-5-2 من جدول هـ المتعلق بنفقات الاستغلال.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

أعرض الجدول هـ المتضمن لهاته المواد 1-2-3-4-5 هي خمسة فصول.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

أعرض للتصويت المادة 51 المتضمنة لجدول هـ

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

ننتقل الى المادة 52 المتضمنة لجدول «و» التوزيع على الفصول الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بميزانيتين الملحقتين لسنة 2002.

صوتنا علي نفقات الاستغلال وهذه نفقات الاستثمار

الميزانية الملحقة لدار الاذاعة والتلفزة المغربية أعرض للتصويت الفصل الفريد 09-2-2-2من جدول «و» المتعلق بنفقات الاستثمار.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

الميزانية الملحقة لادارة المحافظة على الملاك العقارية والمسح العقاري والخرائطية أعرض للتصويت الفصل فريد 20-0-2-2-2 من جدول «هـ» دائما المتعلق بميزانية الاستثمار.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

أعرض جدول "و" للتصويت

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

أعرض المادة 52 برمتها المتضمنة لجدول "و"

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

وننتقل للمادة 53 المتضمنة لجدول «ز» المتعلقة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال ؤلا لهاته المرافق، مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزير الأول.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال لهاته المرافق التابعة لوزارة العدل

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

نفس التصويت هو مطروح فيما يخص نفقات الاستغلال لنفس المرافق التابعة لوزارة الخارجية والتعاون

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

نفس التصويت هو مطلوب فيما يخص نفس المرافق التابعة لوزارة الثقافة والاتصال

قطاع الاتصال

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

نفس التصويت مطلوب لهاته المرافق التابعة لوزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

نفس التصويت مطلوب فيما يخص نفقات الاستغلال بالنسبة للمرافق التابعة لوزارة التربية الوطنية

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

نفس التصويت لنفس المرافق التابعة لوزارة الصحة

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

نفس المرافق أو النفقات الاستغلال لنفس المرافق التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة.

قطاع الاقتصاد والمالية والخوصصة الميزانية المعروضة ديال الاستغلال على التصويت.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

دائما نفس المرافق معروضة للتصويت المتعلقة بوزارة الاقتصاد والمالية والخوصصة دائما ولكن هذه المرة قطاع السياحة

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

نفس التصويت مطلوب لنفس المرافق التابعة لوزارة الصيد البحري ودائما فيما يخص نفقات الاستغلال.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

نفس المرافق أو نفقات الاستغلال لهاته المرافق المتعلقة بالأمانة العامة للحكومة معروضة للتصويت

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

المتنعون: لاأحد

التصويت مطلوب فيما يخص نفقات الاستغلال لنفس المرافق التابعة لوزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال لنفس المرافق التابعة لادارة الدفاع الوطني.

بالإجماع

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزارة المكلفة باعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان

قطاع البيئة

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال لنفس المرافق التابعة لوزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

التصويت مطلوب فيما يخص نفقات الاستغلال لنفس المرافق التابعة للوزارة المنتدبة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات المكلفة بالمياه والغابات

قطاع المياه والغابات

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال لنفس المرافق التابعة للوزارة المكلفة باعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان

قطاع اعداد التراب الوطني والتعمير

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

أعرض للتصويت جدول «ز» المتضمن لكافة هاته الميزانيات.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

أعرض المادة 53 المتضمنة لجدول «ز» للتصويت

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

وننتقل للمادة 54 المتضمنة لجدول «ح» حول التوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورجة مستقلة

صوتنا منذ قليل علي ميزانية الاستغلال هذه المرة على نفقات الاستثمار

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار المتعلقة بمسيرة المرافق والخاصة بالوزير الأول

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

نفس الميزانية المتعلقة بوزارة العدل

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

نفس التصويت مطلوب فيما يخص هاته الميزانيات التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

نفس التصويت مطلوب فيما يخص هاته المرافق التابعة لوزارة الثقافة والاتصال

قطاع الاتصال

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار لنفس المرافق المتعلقة بوزارة التعليم العالي وتكوين الاطر والبحث العلمي

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

التصويت مطلوب فيما يخص نفقات الاستثمار لهاته المرافق التابعة لوزارة التربية الوطنية.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

نفس التصويت مطلوب فيما يخص هاته النفقات بالنسبة لوزارة الصحة.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

التصويت كذلك مطلوب فيما يخص نفقات الاستثمار لهاته المرافق المرتبطة بوزارجة الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة.

قطاع الاقتصاد والمالية والخوصصة

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

دائما في إطار وزارة الاقتصاد والمالية والخوصصة وهذه المرة قطاع السياحة نفقات الاستثمار للمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المعروضة على التصويت.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار لنفس المرافق بالنسبة لوزارة الصيد البحري.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

التصويت مطلوب فيما يخص نفقات الاستثمار لهاته المرافق التابعة للامانة العامة للحكومة.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

التصويت مطلوب كذلك بالنسبة لنفقات الاستثمار لهاته المرافق التابعة لوزارة التجهيز

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

الآن هناك المرافق التابعة لوزارة النقل والملاحة التجارية .

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار لهاته المرافق التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية القروية، والمياه والغابات أي الوزارة الأم

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

التصويت مطلوب فيما يخص نفقات الاستثمار لهاته المرافق التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

التصويت مطلوب فيما يخص نفقات الاستثمار لهاته المرافق التابعة لوزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

التصويت مطلوب كذلك فيما يخص نفقات الاستثمار لهاته المرافق التابعة لوزارة الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلفة بالشؤون العامة للحكومة.

قطاع الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

التصويت مطلوب كذلك فيما يخص نفقات الاستثمار لنفس المرافق التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن.

قطاع الطاقة والمعادن

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن.

قطاع الصناعة والتجارة

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

أعرض للتصويت كذلك نفقات الاستثمار لهاته المرافق التابعة لوزارة الثقافة والاتصال.

قطاع الثقافة

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

التصويت مطلوب فيما يخص نفقات الاستثمار لهاته المرافق التابعة لوزارة التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

التصويت مطلوب أيضا فيما يخص نفقات الاستثمار لهاته المرافق التابعة لوزارة الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار لنفس المرافق التابعة لإدارة الدفاع الوطني.

الإجماع

التصويت مطلوب أيضا فيما يخص نفقات الاستثمار لهاته المرافق التابعة للوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان.

قطاع البيئة

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التوقعات والتخطيط.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

التصويت مطلوب فيما يخص نفقات الاستثمار لهاته المرافق التابعة لقطاع المياه والغابات.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار لهاته المرافق التابعة لقطاع اعداد التراب الوطني والتعمير

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

أعرض الجدول «ح» برمته على التصويت

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

أعرض المادة 54 المتضمنة لجدول «ح» على التصويت

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

وننتقل لآخر مادة أي مادة 55 المتضمنة لجدول «ط» المتعلقة بنفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2002 النظام الداخلي والقانون التنظيمي للمالية يحتم علينا أن نصوت على كل حساب.

إذن أعرض للتصويت نفقات الحسابات المرصودة لامور الخصوصية

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

أعرض كذلك للتصويت نفقات حسابات الانخراط في الهيآت الدولية

نفس النتيجة

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

هناك نفقات حسابات العمليات النقدية نفس العدد

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

التصويت مطلوب فيما يخص نفقات حسابات القروض

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

التصويت مطلوب فيمات يخص نفقات حسابات التسبيقات

الموافقون: 53

المعارضون: 24

الممتنعون: لاأحد

الحساب السادس حصابات النفقات من المخصصات

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

أعرض الجدول ط المتضمن لهذه الحسابات الست على التصويت

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

أعرض المادة 55 المتضمنة لجدول ط

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

أعرض إذا سمحتم الجزء الثاني- البارح وأول البارحة صوتنا على الجزء الاول- أعرض الجزء الثاني برمته للتصويت نفس النتيجة.

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

أعرض مشروع قانون المالية رقم 1-0-44 للسنة المالية 2002 برمته على التصويت

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

إذن وافق، السيد وزير المالية، وافق مجلس المستشارين على مشروع القتنون المالي رقم 1-0-44 للسنة المالية 2002 وذلك بالنتيجة التالية:

الموافقون: 53

المعارضون: 24

المتنعون: لاأحد

بهذا نكون قد أتينا على دراسة والمصادقة على مشروع القانون المالي بالنسبة للسنة المالية المقبلة إن شاء الله.

الجلسة الاخيرة لهذا اليوم هي مخصصة لتفسير التصويت إذا رغب السادة رؤساء الفرق أو من ينوب عنهم أن...

1 على الاغلبية و1 على المعارضة و1 على الفريق الكونفدرالي.

إذن نبدأ...

المنطق نبدأ بالكونفدرالية ثم المعارضة، باش نير الاغلبية في الوسط، الكلمة للسيد عبد الفتاح سباطة عن فرق الاغلبية.

السيد المستشار عبد الفتاح سباطة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يسعدني باسم فرق الاغلبية في هذا المجلس والتي شرفتني بالتحدث باسمها أن أتقدم بهذه المداخلة في إطار تفسير التصويت على مشروع القانون المالي لسنة 2002، وبادئ ذي بدء أود أن أشير الى أن مشروع قانون المالية لسنة 2002 الذي قدمه السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة جاء في سياق متميز من حيث كونه يأتي في فترة شهدت توجيهات ملكية سامية ذات بعد استراتيجي عميق في مضمار البناء والاصلاح الاقتصادي، وذلك في أفق تصحيح مقومات البناء المؤسساتي واستكمال مستلزمات تحصين الصرح الديمقراطي كما أنه انبنى على المنطلقات التوجيهية للسيد عبد الرحمان اليوسفي رئيس أول حكومة للتناوب التوافقي وهي المنطلقات التي ترسم الإطار المرجعي لتهييئ مشروع ميزانية 2002، في جوانبه المتعلقة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية وأولويات التنمية القطاعية ومتطلبات ترشيد الانفاق العام في ارتباط وثيق مع خصائص الظرفية الاقتصادية وإحراجاتها المالية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

لقد صوتت فرق الاغلبية بالايجاب على مرشوع هذا القانون وذلك بناء على الخلاصات التي توصلت إليها بُعد دراسات منهجية ومساهمات جدية وموضوعية استطاعت من خلالها الوقوف على المضامين القطاعية للمشروع وتفهم الاجراءات المصاحبة له على شكل قوانين ومراسيم وتعاقدات الامر الذي أبرز التوجهات الكبرى

للسياسة المالية والاقتصادية للحكومة والتي تندرج في اتجاه الرفع من الأداء العام للاقتصاد المغربي والسهر على مقومات التلاحم الاجتماعي الوطني، لقد حدد مشروع قانون المالية لسنة 2002، 3 أهداف هي:

1. تحقيق تنمية قوية مستديمة، ترتكز على توازنات مكرو اقتصادية محددة على المدى المتوسط والطويل، واضعة الاقتصاد الوطني في منأى عن تقلبات الظرفية الاقتصادية الداخلية والخارجية.
2. تعزيز الانسجام الاجتماعي عن طريق توزيع أكثر عدالة لعائدات النمو لفائدة الفئات الاجتماعية الفقيرة والمناطق الاقل نموا.
3. تعميق الاصلاحات الهيكلية وتحسين تدبير الموقف العام قصد تقوية مردوديته وتعزيز تنافسيته.

إن الملاحظة الأساسية والرئيسية الاولى لهذا المشروع من وجهة نظر فرق الأغلبية هي أنه رغم ضغط الاكراهات وقع التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية كما تم التخفيف في أزمة الجفاف وقلص الدين العمومي.

ولا يخفى عليكم- السيد الرئيس- السيد الوزير- السادة المستشارون- خطورة وتعقيدات الظروف الوطنية والإقليمية والدولية السائدة والتي أثرت وتؤثر باستمرار على بلادنا وعلى أحوالنا المختلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا بالايجاب أحيانا وبالسلب أحيانا كثيرة، وفي هذه الظروف ذاتها يصاغ هذا المشروع وتجرى مناقشته وبذلك فإن فرق الأغلبية ظلت منتبهة لهذه الظروف أثناء تثمينها وتقييمها لمشروع القانون المالي، كما أخذت بعين الاعتبار الافرازات الكثيفة والتأثيرات العامة للاحداث التي نعيش على إيقاعها منذ 11 شتنبر والتي تنبئ بتطورات دولية لا يمكن في الظرف الراهن قياس مداها أو تحديد آفاقها ولكن الأكيد أنها تعصف بكل التوازنات التي كانت قد بدأت ترتسم في الأفق خلال العشرية الأخيرة من القرن 20.

ومن المحقق أن الطريقة التي ستدار بها الأزمة الدولية الكبرى التي فجرتها أحداث 11 شتنبر سيكون لها وقع كبير على مستقبل العلاقات الدولية برمتها وسيكون لها تأثيرها البالغ على أحوالنا الداخلية، أردنا ذلك أم لم نرده.

وبالإضافة الى هذا لابد من الاشارة الى أهمية وخطورة اللحظة التي تمر منها قضية وحدتنا الترابية التي تعرف الآن منعطفا على إثر صدور مخطط التسوية الأممي وما أثاره من ردود أفعال وفي مقدمتها التعامل الايجابي لبلادنا معه تأكيدا لمسعى المغربي الدائم في إنهاء هذا النزاع المصطنع الذي أذكى خصوم وحدتنا الترابية على امتداد ربع قرن من الزمن.

إن فرق الأغلبية نظرت الى مشروع ميزانية 2002، بتفاؤل يعتمد على ما جاء فيه من إيجابيات كثيرة أجمل بعضها في عجالة وإيجاز:

- سن القوانين وتقوية الآليات والبرامج الكفيلة لمحاربة السكن الغير اللائق والنهوض بمشاريع السكن الاجتماعي.
- تحسين الأوضاع الاجتماعية لفاءات المتقاعدين ومواصلة تنفيذ مقتضيات الحوار الاجتماعي.
- تحضير شروط التغطية الصحية الاجبارية لفائات واسعة من المستخدمين وذوي الدخل المحدود والضعيف.
- السهر على تنفيذ مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين.
- النهوض بالقطاع السياحي وجعله أداة مهمة للتنمية الاقتصادية.
- تفعيل ميثاق الاستثمار وقانون التجارة الخارجية من أجل الزيادة في التنافسية وتشجيع التصدير والانتاج الوطني وتقوية الاستهلاك.

هذا بعض ماجاء من طموحات في مشروع القانون المالية لسنة 2002، ونحن نعي تماما أن الواقع الذي نعيش فيه يحتاج الى جهود جبارة من الجميع والى تكاثف وتضامن ورغبة سياسية حقيقية من أجل الإصلاح والتغيير.

إن فرق الأغلبية مقتنعة بأن اليد الواحدة لا تصفق، وإن إصلاح أحوال الأوضاع الاجتماعية للأغلبية الساحقة من الجماهير الشعبية يتطلب علاج الأمراض المستعصية التي أصابت المجتمع المغربي وبقيت تنخر في عظامه خلال 40 سنة من التصريف السيئ والمشين لشؤون بلادنا وشعبنا وذلك على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد استلمت حكومة التناوب التوافقي التي يقودها الاستاذ عبد الرحمان اليوسفي مغربا تعيش الأغلبية الساحقة من جماهيره

الشعبية في حالة مزرية سواء تعلق الأمر بالعمال والموظفين الصغار والمتوسطين، أو تعلق الأمر بسكان العالم القروي المحرومين من الخدمات الاجتماعية الأساسية أو تعلق الأمر بفئات أخرى وأخص بالذكر أسر المقاومة التي يتلقى جزء صغير منها تعويضات هزيلة للغاية.

إن حكومة التناوب التي جاءت منذ 3 سنوات ونصف فقط لا تملك عصا سحرية تستطيع بها حل مشاكل وطننا بين يوم وليلة، فالإرث الذي ورثته هذه الحكومة إرث ثقيل ومعقد ومتشابك الخيوط، والقوى المضادة للتغيير والاصلاح لا تتوقف عن التآمر والتلاعب وإثارة المشاكل وإقامة العقبات، ولهذا فإن الموقف السليم كان دائما يقتضي الدفع بمسلسل التغيير والإصلاح في جميع المجالات بمثابرة وإصرار.

إن الموقف الذي اتخذته فرق الأغلبية من مشروع قانون المالية لسنة 2002 هو موقف منطقي وواقعي في نفس الوقت وهو منسجم مع ماتستوجبه أخلاقيات السياسية من التزام بالموضوعية واحتكام الى العقل، بفضل ما خلقته حكومة التناوب التي يقودها الاستاذ اليوسفي من إشعاع سياسي لبلادنا، فقد تقوت مصادقية المغرب في مجال التعامل المالي والاقتصادي وهذا أضاف الى المقومات الداخلية التي تتمتع بها بلادنا والمتمثلة فيما لدينا من مؤهلات متنوعة طبيعية وبشرية، مقومات أخرى خارجية تكمن في ثقة شركاء المغرب من بلدان ومنظمات وأوساط اقتصادية ومالية، واعتبارهم للمجهود الذي تقوم به حكومة التناوب في مجال تطهير المالية العمومية وإرساء توازنات المغرب الشمولية الاقتصادية والاجتماعية على أسس متينة من خلال تقويم تدريجي يتجاوز المعيقات البنيوية السلبية وضغوطات الظرفية الاقتصادية.

نعم، لقد أيدنا المشروع ونحن على ثقة من نبل وفعالية وصحة الهدف الذي يسعى لتحقيقه، وفرق الأغلبية واعية تماما أنه من أجل تحقيق هذا الهدف، فإنه لابد من القيام بمجهودات كبيرة حتى نجعل المغرب يضمن تأهيل اقتصاده بالوثيرة التي تفرضها ضرورة مواجهة تحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي والتحولات الكونية المتسارعة، ولابد من التصدي للمعيقات الكبرى لاستثمار حتى يبلغ اقتصادنا التطور الذي ننشده ونرضاه، ولابد من تحصين وتحديث فضاء الحريات العامة من خلال تجديد معقلن لمدونة الحريات العامة وللمؤسسات الضامنة لترسيخ ثقافة وممارسة حقوق الانسان بكل انعكاساتها الايجابية على تطوير نسيج الاقتصادي وتحسين مناخ المبادرة الاستثمارية والمعاملات الاقتصادية.

هذا هو تدخلنا باسم فرق الأغلبية وهو تدخل ينطلق من رغبة وطنية جارفة في أن يحتل المغرب المكانة اللائقة به وأن يصل المغاربة الى الوضعية الكريمة التي يستحقونها، وإننا لندعوا كل من لديه غيرة على هذا الوطن ينضم إلينا من أجل بناء المغرب الحرية والكرامة وحقوق الإنسان والسلام عليكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم،

السيد عبد الفتاح سباطة الآن الكلمة للمستشار المحترم السيد احمد البنا باسم فرق المعارضة.

السيد المستشار احمد البنا:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة في تفسير التصويت على قانون المالية 2002، إن وقوفنا في هاذ المنبر اليوم يكتسي طابعا خاصا لكون هذه آخر مرة تحاور فيها حكومة التناوب التوافقي بتقديمها لاخر قانون مالي في عمرها، وهو ما يلزمنا في تفسير بصوتنا أن نعتبر بإيجاز عن موقفنا من تجربة هذه الحكومة، لقد مرت الآن 4 سنوات عن ممارستكم للشأن العام فما هي التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المغرب خلال هذه الفترة؟

- ماهي القفزات الايجابية الذي حققها ثقافيا، إعلاميا وتربويا؟

- ماهي الاصلاحات الهيكلية التي تم اكتسابها؟

- ماهي الحواجز والإكراهات التي تم تجاوزها؟

- ماهي المكتسبات التي حققها المغرب في التعريف بشرعية وحدته الترابية، بغزو أسواق جديدة بخلق علاقات جديدة ومتوازنة مع الاتحاد الاوربي بتوفير الحماية والمناعة الكافية لاقتصاد الوطني في ظل عالم العولمة والمنافسة والاقتصاد الحر، بتحديث الاقتصاد

بتأهيل مقاولات وبالحد من الفوارق الاجتماعية، إنها أسئلة تتماثل نظرا لحجم الانتظارات للمجتمع المغربي قبيل تولي حكومة التناوب مقالد السلطة، وزاد من تضخمها التصريح الحكومي صاحب الوعود والشعارات والتي تم تجديدها بمناسبة خطاب السيد الوزير الأول في البرلمان سنة 2000، وكأن 3 سنوات لم تكم كافية للتمييز بين فترة ممارسة المعارضة المجانية وفترة تولي المسؤولية، لكن ونحن الآن على أبواب الاستحقاقات الانتخابية لم يعد للحكومة أعذار كحاجاتها للوقت الكافي قبل الحكم علي برامجها واختياراتها، ولقد اتضح مما لا يدع مجالا لسك صدق أحكامنا وتقييمنا للعمل الحكومي من خلال ردودنا على مختلف القوانين المالية التي تقدمت بها.

ولا مجال هنا بالتذكير بتلك المواقف، فنحن من موقعنا كمعارضة جديدة في إطار التناوب التوافقي سعينا أن نكون معارضة بناءة وهو ما جعلنا نصوت لصالح العديد من مشاريع القوانين التي استهدفت إصلاحات بنيوية وهيكلية، لكن هذه القوانين تتسم بإجراءاتها الجزئية وتظل دون جدوى في غياب مقاربة استراتيجية شمولية، الشيء الذي ينقص العمل الحكومي وهو كذلك ما عبرنا عنه كلما أتيحت لنا الفرصة، لكن الحكومة صمت آذانها واستمرت في تعنتها فجاءت النتائج مخيبة للآمال وشرائح وفئات مجتمعية عديدة شكلت أغلبها قاعدة انتخابية عريضة لمعظم مكونات الحكومة.

فلم نعد لوحدنا في المعارضة من يقر بفشل الحكومة، بل كذلك مختلف الشرائح المهنية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات الدولية.

وهنا نورد بعض الشهادات على سبيل المثال لا الحصر، فالبنك الدولي في آخر تقرير له حول استراتيجية التعاون التي ينوي اعتمادها في تعامله مع المغرب خلال 3 سنوات المقبلة ركز على ضرورة إعطاء الأولوية القصوى لمحاربة الفقر، ولقد ذهب الى حد ربط دعمه المالي بضرورة تحقيق وتجسيد الاصلاحات المنتظرة منذ 4 سنوات ومن خلال اللهجة التي استعملها البنك الدولي على غير عادته يتضح أن المغرب قد فقد مصداقيته في التعامل مع هذه المؤسسة الدولية وهو ما يؤكده ما ورد في التقرير وبالبند العريض بأن البنك العالمي قرر عدم صرف الاعتمادات المخصصة للمغرب والمقدرة ب 250 مليون دولار، إلا إذا تحقق تطور ملموس في الاصلاحات القطاعية والخفض من عجز الميزانية، فما موقف الحكومة من هذه الاستنتاجات؟ وهل من الضروري التذكير بالتقرير الاسود الذي أعده وفد مجلس الشيوخ الفرنسي برئاسة سيناتور ميشل شارل الذي خلص الى غياب كل العناصر التحفيزية الضرورية التي من شأنها تنصيب وتنمية الاستثمارات وفي مقدمتها الاصلاح الإداري، تقوية الشفافية، تقوية البنيات التحتية للمواصلات والاتصالات، وإصلاح النظام العقاري وإصدار مدونة الشغل؟ نفس الشيء أكده البحث الذي أجرته غرفة التجارة الأمريكية في استطلاع للرأي لحوالي 87 شركة أجنبية تعمل بالمغرب، حيث عبرأكثر من ممثلي المستجوبين عن غلاء تكلفة الطاقة وأن قضية الفساد مازالت قائمة، وقال 4٪ فقط من الشركات أن القضاة منصفون بشكل عام ورأت 90٪ أن النظام القضائي تنقصه الكفاءات بينما صرح 73٪ أن القوانين الجاري بها العمل لا تحمي رب العمل، فكيف للحكومة إذن أن تتحدث عن تشجيع الاستثمارات الأجنبية؟

السيد الرئيس،

لقد سجل معدل النمو 6,8 خلال سنة 98، و0,7 سنة 99و0,3 سنة 2000 وهو ما يعني تحقيق معدل سنوي متوسط 2,1٪، وهو نفس المعدل السنوي للنمو الديمغرافي، ونستخلص من ذلك أن هناك ركودا للدخل الفردي المتوسط خلال فترة تولي حكومة التناوب التدبير الشأن العام، ولكن الافظع من ذلك، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن خلال نفس الفترة ارتفعت نسبة الفقر وتوسعت الفوارق الاجتماعية، ليتضح اليوم أن من أدى الثمن خلال هذه الفترة هم ذوي الدخل المحدود، فمنذ 98 وحتى اليوم فالدخل المتوسط للعامل والفلاح والاجير في انخفاض مستمر، وهو ما أكدته الاحصاءات حول تدهور معدل استهلاك الأسر، ومما زاد الأزمة عمقا هو ارتفاع معدلات البطالة لمختلف الفئات الاجتماعية، وعوض أن تلجأ الحكومة للبحث عن إيجاد حلول ناجعة من خلال خلق منافذ للشغل، تلاعبت بالأرقام بحذفها وبجرة قلم 500,000 شخص من العدد الإجمالي للساكنة النشيطة.

وبالتالي تقلصت نسبة البطالة بلعبة الأرقام فقط لاغير، نفس الحكم ينطبق على المديونية العمومية التي طالما تغنت الحكومة بالمجهودات التي بذلتها من أجل التحكم فيها عكس ما توضحه الأرقام، وتكفي الإشارة أن حجم المديونية العمومية قد مر من 308

مليار درهم سنة 99 وهو ما يمثل 90,8٪ من الناتج الداخلي الخام الى 320مليار درهم سنة 2000 وهو ما يمثل 91,7٪، ويتضح من هذه الأرقام أن الحكومة أثقلت كاهل المواطنين المغربي بديون إضافية سيضطر لدفعها علي شكل ضرائب في السنوات المقبلة.

السيد الرئيس،

كان بإمكاننا الإستمرار في الكشف عن المزيد من الصورلواقع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها بلادنا وحتى لانطيل نذكر لعل الذكرى تنفع الحكومة بالنسبة للي جاء بها آخر استطلاع للرأي عن موقف المواطنين لمغاربة في برنامج الحكومة ومنجزاتها فما عسانا نقول حين يقر 80٪ من المغاربة بأن الحكومة قد فشلت في معالجة قضايا التعليم والتشغيل ومحاربة ظاهرة الرشوة، ولقد نزلت تلك النتائج كالصاعقة على الحكومة التي ظلت في برجها العالي، في الوقت الذي كنا فيه، خير ناصح ومرشد من خلال مواقعنا التي تعكس ما يخالج مختلف الفئات الاجتماعية، لكنها استمرت في غطرستها وأنانيتها وانشغلت أكثر بالصراعات الداخلية والتناقضات والتصريحات المتضاربة بمختلف مكوناتها، وهو ما تجلى في المشروع الذي نحن... الذي ناقشناه ودون الرجوع الى الحديث عن سلوك الحكومة وتعنتها في مقارعة المعارضة الحجة بالحجة حيث رفضت كل التعديلات، التي تقدمت بها خلال 4 سنوات التي تولت فيها تدبير الشأن العام ولجوئها الي الفصل 51 في خرق سافر لمقتضيات الدستور تحت ذريعة لجوء مختلف الحكومات المتعاقبة منذ سنة 77 إليه وذلك شيء مردود عليها.

ومادام هذا المشروع لا يختلف عن سابقيه ومادام الرأي العام قد حكم بالفشل على تجربة هذه الحكومة، فمن موقعنا والتزامنا بمبادئنا وحيث سبق لنا أن رفضنا الميزانيات السابقة لنفس الأسباب التي مازالت قائمة والتي سردنا البعض منها لذلك صوتنا ضد هذه الميزانية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم،

السيد احمد البنا،

الكلمة للسيد رئيس فريق الكونفدرالي السي عمر الادريسي في إطار تفسير التصويت.

المستشارالسيد عمر الادريسي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

وصلى الله على خاتم الأنبياء والمرسلين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

أتقد أمامكم لتفسير تصويت الفريق الكونفدرالي على مزانية سنة 2002، نأسف لظاهرة الغياب التي طبعت الحضور في هذه الغرفة، تعلق الأمر بالغياب الذي شمل اللجن أو الغياب الذي شمل الجلسات العامة وهو أمر لابد أن يستوقف كل من فيه كيانة ذرة من الوطنية، خاصة لما يتعلق الأمر بمناقشة قضايا هي من صميم انشغالات شرائح واسعة من مجتمعنا وخير دليل على ذلك ماعرفته هذه القاعة وغيرها من قاعات اللجن من غياب مريب جعل البعض منا مضطرا لمحادثة الكراسي، ولم ينحصر الأمر في مناسبة مناقشة القانون المالي الحالي بل أصبحت ظاهرة الغياب لازمة لهذه المؤسسة وصفة من صفاتها للأسف،

فقبل محاسبة الغير حري بنا من موضقع المسؤولية الوطنية أن نحاسب الذات عن هذا الغياب المقلق أيضا لأية مناقشة حادة والغياب المقلق في اتخاذ القرار، لسنا مستعدين أن نكون في مجلس فيه بعض الحاضرين وقضايا الأمة غائبة، مع العلم أن أغلبية تشكله هي من الفاعلين الذين يتموقعون بالقرب من معاناة شعبنا، نأسف ثانية لظاهرة الكيل بمكيالين من خلال تلويك الخطابات وتدبيجها بمنطق الرفض وعند لحظات الترجمة العملية لهذا الرفض في التصويت يواجهنا بعضهم بممارسة الهروب من القاعة الى درجة اختلط معها حابل الأغلبية بنابل المعارضة ليصير المجلس حكومة والحكومة مجلسا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

نسجل بتقديرنا القرار الملكي الحكيم بإنشاء ديوان المظالم ونعتبر التأسيس له وهو في حد ذاته تأكيد على استمرار الظاهرة الظلمية في مجتمعنا وفي نفس السياق نعتبر ظلم هذه الميزانية أشد

مضاضة من طعم العلقم مما يؤكد مجهرنا به لهذه الحكومة ولاشباهها من حكومات سابقة بأن الاختلال يتجاوز الآليات والمؤسسات الى الصيغ التي تدبر بها الأمور،

لم يسبق أن سجل عن فريقنا أو على مركزيتنا أننا اتخذنا موقفا كرد فعل تجاه حدث أو حادث، كنا دوما نقدر الأمور قبل التسرع في اتخاذ أي قرار، وتقديرنا كان دوما ينطلق من استحضارنا لمصالح بلادنا ولمصالح الطبقة العاملة وعموم الأجراء الذين نتشرف بتجسيد آمالهم وآمال جماهير شعبنا.

لقد قلنا مافيه الكفاية بخصوص التجربة الحكومية الحالية سابقا وهنا الآن، وبحثنا بجدية عن كل ما يمكن أن يبعث الأمل في النفوس داخل القوانين السابقة والقانون المالي الحالي لعل الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية الكادحة تغفر للجميع، فلم نجد ما يشكل مصوغا للتعامل الايجابي مع هذه القوانين التي ترجمت بالفعل نوايا الحكومة بعيدا كل البعد عن شعاراتها والتزاماتها، ففي أبريل 1998، كان لنا رأينا وكانت لدينا استنتاجاتنا مع ذلك لم نعرقل التجربة أملا في إخراج البلاد من وضع انحباس المركب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، تفهمنا الاكراهات المفترى عليها، ماخفي منها وماكان معلوما، وما صغر منها وما عظم، لكن نقبل نبتي المنطق التعبدي عند بعض الفقهاء لأننا أمام وضع المجتمع الاقتصادي والسياسي وعلائق هي من صنعنا.

وإذا امتحن الله عباد هذه الأمة بالجفاف فإنه امتحنهم ويمتحنهم أيضا في مدى توفرهم على القدرة والإرادة السياسية في تدبير أمر هذا الزمن الصعب الذي حكمه التوجه الضابط لحكومة خارج الزمن المغربي الشعبي بانتظاراته وآماله وطموحاته وحقه في العيش الكريم وفي حقوق المواطنة بكل أبعادها، فقليل من الخجل- أيها السادة- إن الأمر ليس قضية مداخيل ومصاريف، إن القضية قضية عدالة اجتماعية، فإما أن نتقاسم الكثير إذا كان كثيرا، وإما أن نتقاسم القليل ونتحمل جميعا قدر المساواة.

لقد نبهنا وألححنا واقترحنا وانتقدنا وطالبنا والتمسنا العذر وتغاضينا، رغم أننا كنا على بنية بأن هذه التجربة ستكون أسوأ وستخيب الآمال فيها ومع ذلك قبلنا المبدإ لكي لا يقال بأن قرارنا كان ضد مبدإ التناوب، هذا الذي لاوصف له إلا بنعته بالتناوب التجريبي الذي لا وجود له في أي قاموس سياسي في العالم، قبلناه كتجربة وكنا نريد أن تكون هذه التجربة لنا لا علينا لنثبت بها قدرتنا الخلاقة على أننا أصحاب المعجزة المغربية وذلك ما صرحت به الكونفدرالية الديمقراطية للشغل عبر ممثليها في دورة 98 للمكتب الدولي للشغل بجنيف، وكترجمة لهذا الشعار نظمنا الأوراش الكونفدرالية وصرفنا فيها تلك المساعدة البئيسة المرتبطة بالانتخابات، وكنا نأمل أن تلتقط الإشارة ويتحول المغرب الى ورش كبير بنسائه ورجاله وشبابه وكهوله في المداشر والقرى كما في المدن.

لكن للأسف تاه الملاح وضاع المجداف، إن هذه الميزانية وهي في أواخر الولاية التشريعية لهذه الحكومة يعتبر الرأي فيها استفتاء على مجمل التدبير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإداري والإعلامي، لذلك نعتبر قبول هذه الميزانية هو قبول لهذه التجربة ولهذه السياسة، فلا لغة العصا انتهت، وبنهايتها كان من الممكن أن يكون ذلك أضعف الأيمان، ولا لغة استنجاد لدى بعض الوزراء بالسلطات العمومية لقمع الاحتجاجات المشروعة انتهت وبنهايتها كان من الممكن أن يكون ذلك أضعف الايمان، لكن أن يتصدر الوزير الأول كافة الوزراء ليستنجد بالعصا ضد مناضليه ليسير فبركة الأجهزة الحزبية، فذلك لم يقع في تاريخ المغرب السياسي ليقع في هذه التجربة، فما ذا يمكن أن ننتظر؟ سنكون حالمين إذا راهنا على هذه الحكومة في نزاهة الانتخابات،

إننا ضد مشروع هذه الميزانية جملة وتفصيلا، لأن جماهيرنا لن ترحمنا بالمحاسبة ونحتفظ لأنفسنا بحق مواجهة أسباب هذه المهزلة، فاللهم قد بلغنا، اللهم إننا قد نبهنا ولا حيلة لنا فيما وقع وما قد يقع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم السيد عمر الادريسي.

بهذا، السادة المستشارين، نكون قد أنهينا الجلسات المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع ميزانية 2002، أشكركم على مساهمتكم وأعلن عن رفع الجلسة وعيد سعيد مسبقا.

رئيس مجلس المستشارين

مصطفى عكاشة